العنوان:	تطور الظاهرة الدينية - السياسية في تركيا المعاصرة
المصدر:	مجلة دراسات إقليمية - مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل - العراق
المؤلف الرئيسي:	عبدالقادر، عصمت برهان الدين
المجلد/العدد:	مج 2, ع 4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2005
الشهر:	كانون الأول
الصفحات:	61 - 148
رقم MD:	417781
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الأحزاب السياسية، تركيا، الأحوال السياسية، الأحوال الدينية، الاصلاح السياسي، نظم الحكم، المقاومة الشعبية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/417781

تطور الظاهرة الدينية-السياسية في تركيا المعاصرة

د. عصمت برهان الدين عبد القادر*

مقدمة:

الدين والسياسة قضية جدلية قديمة لقطبين متحركين ضمن معادلة ثابتة ،يتجاذبان حيناً لدرجة الاندماج والانصهار ،ويتنافران احياناً، لكنهما ابداً متداخلان تأثراً وتأثيراً.

لقد مر هذان القطبان في الحياة التركية ضمن هذه الجدلية ،صعوداً وهبوطاً،انـدماجاً وتنافراً،ولقد لعبت جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التركية والعالمية دوراً كبيراً في تطور الظاهرة الدينية/السياسية في تركيا منذ اواخر القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر . سنحاول في هذا البحث تتبع هذه الظاهرة في الحياة التركية انبعاثـاً وخفوتاً،تـأثراً وتأثيراً،مقدمات ونتائج،حتى وصول الإسلاميين إلى سدة الحكم عام ١٩٩٦.

الانبعاث الإسلامي حتى العهد الجمهوري:

كان الترك حتى القرن التاسع عشر يشعرون انهم مسلمون أولاً حيث ارتبطت الهويـة العثمانية بالإسلام إلى حد الاندماج، واصبح الإسلام احد المرتكزات الاساسية للقومية التركيـة العثمانية ان لم يكن يفوق أي اعتبار آخر.

مع انبعاث حركة الاصلاحات في الدولة العثمانية والمعروفة بأسم"حركة التنظيمات"(1) بدأت تدخل على الحياة العثمانية مصطلحات ومفاهيم غربية،وكانت حركة الاصلاح قد اتجهت في الاساس لتنظيم امور الدولة على اسس حديثة مستلهمة النموذج الغربـي وتطبيقاتـه فـي مجالات الحياة العثمانية الادارية والمالية والقضائية والتعليمية،ومع علمانية النموذج المسـتلهم الا انه روعي عدم التفريط بأحكام الشريعة الإسلامية.(٢)

واصلت حركة الاصلاحات اكتساحها للبنى التقليدية في المجتمـع العثمـاني، ومـع تطورات الاحداث قبولاً ورفضاً،وجدت القوى الإسلامية المحافظة متنفسها في عهد السـلطان عبد الحميد الثاني(١٨٧٦-١٩٠٩)لتعبر عن معارضتها ورفضها لمحاولات التحديث واقحـام النموذج الغربي والحياة الغربية على المجتمع العثماني(٣).

(*) أستاذ مساعد/ رئيس قسم التاريخ/ كلية الآداب/ جامعة الموصل.

حين جلس السلطان عبد الحميد الثاني على العرش خلفاً لاخيه المعتل مراد الخامس (١٨٧٦)، كانت الدولة العثمانية في حالة سيئة ،وتعاني من الضعف والوهن[٤]. كما كانت تعاني من تردي الاوضاع المالية وانتشار الاضطرابات في بعض ارجائها ولاسيما تلك التي تقع في الجزء الأوروبي من الدولة،فضلاً عن تدخل بعض الدول الاجنبية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية.

ازاء تلك المخاطر تبنى السلطان عبد الحميد الثاني شعار الجامعة الإسلامية ،وعمل على نشر دعوته في البلدان الإسلامية،كما قرب اليه الداعين اليها واصحاب الطرق الصوفي[٥].

كانت قوى المعارضة السرية للسلطان عبد الحميد الثاني قد تجمعت للعمل،واستطاعت احداها(جمعية الاتحاد والترقي)القيام بأنقلاب ناجح في ٢٣تموز ١٩٠٨،نجم عنه اعادة العمل بدستور عام ١٨٧٦ المعطل منذ عام ١٨٧٨ على اثر الحرب الروسية / العثمانية.

ان مظاهر الفرح التي عمت انحاء الدولة العثمانية ابتهاجاً بانتهاء الحكم المطلق واعادة العمل بالدستور لم تحل دون قيام معارضة للانقلاب، وكان لتصريحات وتصرفات بعض قادة الانقلاب ومؤيديه دور في تأليب الناس ضد الانقلاب، فقد صرح احدهم لمجلة(الطان) الفرنسية في استانبول قائلاً:" ان همنا منصرف إلى تقوية العلاقات بين عناصر السلطنة ،على اننا لا نستطيع تحقيق الاتحاد والاتفاق بينها الا متى ادخلنا الروح العلماني في جميع العناصر..."[٦]

كما ان سوء فهم بعض رجال الانقلاب لمفهوم الحرية جعلهم يندفعون في ارتكاب المعاصي والموبقات واكثروا من المراقص والحانات ودور اللهو[٧].وتصرفات مثل هذه وتصريحات مثل تلك في مجتمع معروف بنزعته المحافظة وتمسكه بأهداب الدين لابد ان تجد رد فعل ضد الجمعية.

تطورت المعارضة التي كان يرعاها السلطان عبد الحميد الثاني بشخصه،فبعد سلسلة الاتهامات بالخروج عن الدين والشريعة الإسلامية التي كانت تكتب في جريدة (الميزان)،وبعد خطب الأئمة النارية في الجوامع،نظمت العديد من المظاهرات ضد حكومة الاتحاديين يقودها علماء الدين وطلبة العلوم الدينية[٨]. وتجمعت القوى المعارضة للاتحاديين في منظمة اطلقت على نفسها اسم الجمعية المحمدية (محمدي جمعيتي)ومقرها في استانبول،وكانت ذات اهداف دينية/سياسية ،يرأسها حمدي جاويش ودرويش وحدتي. وفي ١٣نيسان ١٩٠٩ (١٣ اذار/مارس ١٣٢٥) تجمع عدد من الجنود وطلبة المدارس الدينية في ميدان آيا صوفيا في استانبول واعلنوا تمردهم ضد سلطة جمعية الأتحاد والترقي ، مطالبين باستقالة وزارة حسين حلمي وتطبيق الشريعة والغاء الدستور ونفي اعضاء جمعية الاتحاد والترقي وتبديل الضباط واصدار عفو عام عن جميع المشتركين بالحركة ، وقد حاصر المتظاهرون مبنى مجلس

المبعوثان العثماني (البرلمان العثماني) ولم ينفض الحصار حتى استجاب السلطان عبد الحميد الثاني لمطاليبه[٩].

على اثر هذه الاحداث لاذ معظم قادة الاتحاديين بالفرار ، واضطر قسم منهم للتواري عن الانظار، وفر كذلك معظم النواب ، ثم التحق أغلبهم بالجيش الثالث (جيش الحركة) الذي كان يقوده محمود شوكت باشا وفي ضاحية سان ستيفانو القريبة من استانبول دعا قائد الجيش الثالث اعضاء مجلسي الاعيان والمبعوثان إلى اجتماع تم خلاله خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش ،وتولية اخاه محمد رشاد (١٩٠٩ــ١٩١٨) سلطاناً باسم محمد الخامس ، ثم نقل السلطان عبد الحميد الثاني إلى ولاية سالونيك حيث احتجز هناك[١٠].

اضطر الاتحاديون بعد الثورة المضادة إلى مصانعة الإسلاميين وكسب ودهم من خلال تبنيهم شعارات الجامعة الإسلامية ، فكان ان ظهرت في عهدهم جمعية الاتحاد الإسلامي ، وبعثت من جديد جمعية الاتحاد الإسلامي للمعارف ، وشرعوا في دراسة مشروع انشاء جامعة اسلامية في المدينة المنورة ، كما وانتشر دعاة الوحدة الإسلامية من الاتراك في مصر والهند وروسيا[١١]. الا ان ذلك لم يلغ توجهات الاتحاديين القومية المتطرفة ، فكان ان تعايشت الفكرتان (الجامعة الإسلامية ، الوحدة الطورانية) ولو إلى حين.

ابان الحرب العالمية الاولى ودخول الدولة العثمانية فيها إلى جانب المانيا ودول الحلف المركزي، تراجعت فكرة الوحدة الإسلامية بعد فشل نداءات الجهاد المقدس،ثم انتهت الحرب بهزيمة الدولة العثمانية واحتلال معظم اراضيها من قبل الانكليز والفرنسيين واليونانيين.

لم يرض عدد كبير من الوطنيين الاتراك عن الحالة التي وصلت اليها بلادهم، فعزموا على قيادة حركة مقاومة لتحرير وطنهم وكان على رأس هؤلاء مفتش الجيش الثالث مصطفى كمال (١٨٨٠-١٩٣٨) الذي استغل ارساله لتفتيش القطعات العسكرية في سامسون،واعلن من هناك قيام حركة المقاومة ضد الغزاة، وفي ٢٠ حزيران ١٩١٩ عقد مصطفى كمال اجتماعاً في اماسية مع عدد من قادة الجيش ، ندد فيه المجتمعون بتعاون السلطان محمد وحيد الدين (١٩١٨-١٩٢٢) مع الغزاة،وفي مؤتمر ارضروم المنعقد بين ١٣ تموز-٧ آب ١٩١٩ ، طلب المجتمعون من السلطان الدعوة إلى مقاومة الغزاة والدفاع عن استقلال الوطن .

عمل كل من السلطان وقائد حرب التحرير على استغلال الدين لمصلحته حيث رد الأول على مطالبة الوطنيين له بعدم التعاون مع الغزاة بأن استصدر من شيخ الإسلام انذاك (درزاده عبد الله) في استانبول فتوى بتكفير مصطفى كمال ووجوب محاربة الكماليين بعد اتهامهم بالكفر والزندقة ، في حين رد الثاني بفتوى مضادة من مفتي انقرة ، تحمل توقيع اكثر من(١٥٢) عالماً دينياً من مختلف مناطق الدولة العثمانية[١٢]. واضحى الدين الإسلامي وسيلة

ناجحة لتعبئة الجماهير ضد "الكفار"، وذريعة في نفس الوقت لأضفاء المشروعية على النضال القومي ضد تطلعات السلطان في استانبول .

هدف الكماليون إلى السيطرة على الدين في اطار الجماعات المتدينة والمجتمع ؛ لـذا فقد شارك مصطفى كمال ومعاونه رؤوف بك في اجتماعات جمعية الموحدين التي تأسست منذ عام ١٩١٩في سيواس ــ وعقدت لها عدة اجتماعات للفترة ١٩١٩ــ ١٩٢٠،وكان من اهدافها تحرير الدول الإسلامية الواقعة تحت الانتداب والاستعمار الاجنبي وتحرير بقية الدول وتوحيدها تحت ظل الخلافة العثمانية[١٣]. كما وانتشرت الادبيات الإسلامية خلال حرب الاستقلال (١٩١٩ــ ١٩٢٣) وتبنى المجلس الوطني الكبير الذي تأسس عام ١٩٢٠نشيد الاستقلال الذي نظمه محمد عاكف ارسوي والذي يدور حول مفاهيم اسلامية[١٤].

وبمناسبة انعقاد اول جلسة للمجلس الوطني الكبير بعد اجراء الانتخابات وتوجه الفائزين إلى انقرة ، وجه مصطفى كمال برقية إلى جميع القادة العسكريين وحكام المناطق والاقضية ،رؤساء البلديات ولجان المقاومة يخبرهم بان انعقاد الجلسة سيكون في ٢٣أيار ١٩٢٠،وبعد صلاة الجمعة في انقرة ويطلب حضور جميع النواب والشخصيات الوطنية إلى المسجد الكبير حيث تتلى ايات القرأن الكريم واقامة الصلوات في هذا اليوم المقدس ثم التوجه إلى مبنى المجلس الوطني الكبير حيث يرفع العلم وتنحر الاضاحي ، كما ويطلب من حكام الالوية والاقضية دعوة الناس للصلاة في المساجد وتلاوة القران الكريم والسيرة النبوية الشريفة ، ودعوة ائمة المساجد للناس في خطب الجمعة لحمل السلاح من اجل تحرير الوطن من الاعداء[١٥]. وكان المؤتمر قد ضم (٧٣)عالماً دينياً من ٣٦١نائباً[١٦]. وواصل مصطفى كمال وانصاره بذل الجهود وقيادة حركة المقاومة في حرب تحرير وطنية لتبدأ بعدها مرحلة اخرى حاسمة في التاريخ التركي.

أعلان الجمهورية والغاء الخلافة:

ان للاسلام اهمية خاصة بالنسبة لتركيا ، فهو قوة لايستهان بها سياسياً واجتماعياً نظراً لشمولهالغالبية العظمى من الشعب التركي،لذا فقد تعامل مصطفى كمال واتباعه مع المسألة الدينية تعاملاً حذراً.

لقد كان احد الاهداف المركزية للكماليين بناء منهج علماني مؤسساتي يحقق نقطة انطلاق جديدة تنسجم مع الرؤية العلمانية للمجتمع ويتحقق في نتيجته الفصل بين التفكير المدني والاعتبارات الدينية ومن ثم تحجيم دور الإسلام في المجتمع[١٧].

شرع مصطفى كمال بأتباع سياسة الخطوة خطوة للوصول إلى الاهداف المركزية،فعندما وجهت الدعوة من قبل الحلفاء إلى كل من حكومة انقرة،وحكومة استانبول لحضور مؤتمر لوزان عام ١٩٢٢،قرر مصطفى كمال فصل السلطنه عن الخلافة،ونظراً لأدراكه ان السلطان لايمثل عرش آل عثمان فقط بل هو خليفة المسلمين ايضاً، فقد راى فصل

السلطنة كسلطة زمنية مع الابقاء على الخلافة كسلطة روحية حتى لايستثار الشعور الديني العميق في نفسية الشعب التركي وشعوب العالم الإسلامي،وطرح الموضوع في المجلس الوطني الكبير،وتحت الضغط والتهديد انتزع مصطفى كمال موافقة المجلس على الغاء السلطنه وخلع السلطان وحيد الدين الذي تسلل هارباً يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٢ على متن بارجة حربية بريطانية،وبأمر من مصطفى كمال أنتخب في اليوم التالي عبد المجيد بن عبد العزيز (١٩٢٢-١٩٢٤) سلطاناً جديداً[١٨].

شهدت الفترة من الغاء السلطنه حتى اعلان الجمهورية في ٢٩تشرين الثاني ١٩٢٣سلسلة من التطورات السياسية، فقد كانت البلاد تعاني من فساد النظام السياسي القائم،وكان المجلس الوطني الكبير يجمع السلطتين التشريعية والتنفيذية ويتدخل في شؤون الوزراء،وانتهت تلك التطورات بأزمة وزارية في ٢٨-٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٣ والتي ادت إلى استقالة الحكومة ومن ثم انتخاب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية[١٩]. وبذا عمل مصطفى كمال على تثبيت سلطته وانتقاله من المشروعية الثورية إلى المشروعية الدستورية.ومن ثم بدء بالاعداد لخطوته الثانية ومواصلة هجومه ضد المؤسسات التي كان ينتظر منها العمل على ابقاء النظام القديم،فأقنع الجميع بأن الغاء الخلافة يمكن ان يعتبر نقطة تحول مناسبة في هذا الشأن، حيث انها لن تفتح المجال لتأسيس نوع جديد من الحكومة لتحرير تركيا من تعقيدات محرجة في العلاقات الخارجية فحسب،بل انها تفتح الطريق ايضاً لعلمنة السياسة التركية علمنة جذرية.وهكذا وافق المجلس الوطني الكبير في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣ آذار ١٩٢٤ على الغاء الخلافة وتم تسفير الخليفة إلى سويسرا[٢٠]. بهذا تكون قد طويت أخر صفحة من تاريخ الدولة العثمانية.

بعد مضي شهر على الغاء الخلافة،الغى المجلس الوطني الكبير وزارة الاوقاف والمدارس الدينية وسلطة المحاكم الشرعية في الشؤون الدينية،كما وصدر قانون الاصلاح الديني الذي الغي بموجبه منصب شيخ الإسلام مع جميع المؤسسات والادارات التابعة له وأحل محلها رئاسة الشؤون الدينية،وجعلها تابعة لرئاسة الحكومة[٢١].

ان اجراءات مصطفى كمال التحديثية والعلمانية وجدت لها معارضة كبيرة لدى المحافظين من ابناء الشعب التركي،وكانت الطرق الصوفية[٢٢]. والزوايا تعمل على تحريض الناس ضد اجراءات العلمنه،مما حدا بمصطفى كمال إلى شن حملة شعواء على ائمة الطرق الصوفية ودعاتها،منتقلاً من مدينة لأخرى مؤكداً على علمانية الدولة ومحذراً المشايخ وعلماء الدين واتباع الطرق الصوفية من العمل ضد اجراءات العلمنه،ثم اصدر سلسلة من القوانين والقرارات اغلق بموجبها جميع التكايا وحل جميع الطرق الصوفية[٢٣]. ثم تطورت هذه القوانين،فحرم على العلماء لبس زيهم الديني خارج المساجد،كما خفض عدد الوعاظ وخصص لهم رواتب من الدولة،وفي ١٧ شباط ١٩٢٦ وافق المجلس الوطني الكبير على العمل بالقانون

المدني السويسري والغى العمل بالشريعة الإسلامية حتى في الاحوال الشخصية[٢٤].

واصل مصطفى كمال اجراءاته لقطع كل ما يمت للاسلام بصلة ،فعمل على تغيير الالفباء العربية المستخدمة في تركيا إلى الحروف اللاتينية[٢٥]، وأحل التقويم الميلادي محل التقويم الإسلامي(الهجري)،ثم نقلت العاصمة التركية من استانبول إلى انقرة عام ١٩٢٣التي لم تنشأ مساجد في حاراتها الجديد[٢٦]. وفي جلسة ١٠نيسان ١٩٢٨ الغى المجلس الوطني الكبير المادة الثانية من دستور ١٩٢٤ والتي تنص على ان "الإسلام هو دين الدولة الرسمي" كما حذفت العبارة الواردة في المادة (٢٦) والتي تعدد اختصاصات المجلس الوطني الكبير وتنص على ان من واجباته "تنفيذ اسس الشريعة الإسلامية"[٢٧]، بالاضافة إلى تغيير اليمين الذي كان النواب الجدد يؤدونه عند دخولهم البرلمان لأول مرة بعد الانتخاب،اذ كان اليمين سابقاً "اقسم بالله" فأصبح "اقسم بشرفي"[٢٨]. وفي عام ١٩٣١ترجم القرآن الكريم إلى اللغة التركية،وبدأت تلاوته باللغة التركية عام ١٩٣٢،ثم استبدلت الجمعة بالاحد كعطلة اسبوعية رسمية عام١٩٣٥[٢٩].

من اجل الحد من النشاط السياسي للعناصر المؤيدة للتيار الديني،أدخل في قانون العقوبات المادة(١٦٣)التي تنص على عقوبة المحرضين ضد العلمانية ،والمادة(١٦٩)التي تنص على معاقبة كل من يؤلف حزباً سياسياً يستند إلى الدين،كما نصت المواد(٢٤١،٢٤٢،٢٥٩) على معاقبة جميع الوعاظ في المساجد وسائر علماء الدين الذين يحولون دون تطبيق قوانين الدولة وانظمتها أو يحرضون الناس على عدم طاعة هذه القوانين والانظمة ،كما يعاقب كل من يقيم احتفالاً دينياً خارج الاماكن المخصصة للعبادة[٣٠].

ومنعت المادة الثانية من (قانون الخيانة الوطنية) اتخاذ الدين او المقدسات الدينية اساساً لتحقيق الاهداف السياسية،بينما نصت المادة الاولى من (قانون حماية الحريات العامة) على حبس كل من يسعى إلى ممارسة الدعاية الدينية او التلقين الديني من خلال الكتب او الوسائل الدينية الاخرى،لمدة تتراوح بين سنة إلى خمس سنوات،ومنعت المادة (٩٢)من (قانون الاحزاب والجمعيات) أقامة الاحزاب الدينية أو الاحزاب والجمعيات التي تسعى لتغيير صفة العلمانية عن الجمهورية او التي تدعو إلى اعادة الخلافة الإسلامية إلى الدولة التركية[٣١].

معارضة الاجراءات الكمالية :

لم يكن باستطاعة الاجراءات الكمالية من الناحية العملية القضاء على تأثيرات الإسلام الروحية والاجتماعية، اذ سرعان ما واجهت تلك الاجراءات معارضة شديدة من قبل علماء الدين وشيوخ الطرق الصوفية والمثقفين المتدينين،الذين قرروا العمل ضد سياسة الكماليين العلمانية،وبدأت منذ العشرينيات تتردد في انحاء كثيرة من تركيا اصداء منشورات ومطبوعات دينية/سياسية سرية تهاجم العلمنه واجراءات الكماليين[٣٢]. وبعد الغاء السلطنه،وفي انتخابات

شهر ايلول ١٩٢٣،وجد الوعاظ والعلماء الفرصة للنيل من مصطفى كمال، حيث راح هؤلاء يستثيرون الشعور الديني لدى الجماهير ويؤلبونها ضده متخذين من حياته الخاصة سلاحاً لاتهامه بالكفر والزندقة والاستهتار بالدين.كما اصدر الشيخ شكري افندي بياناً أتهمه فيه بالسعي للاطاحة بالخلافة بعد ان اطاح بالسلطنه وانه ينوي اقامة دولة علمانية تتنكر للشريعة الإسلامية(٣٣).

ان نزعة الكماليين اللادينية وحملهم على المؤسسات الإسلامية ولدا لدى العديد من ابناء الشعب التركي روح المعارضة التي مالبثت ان نظمت وتجسمت في حزب"الترقي الجمهوري" ويسمى احياناً بالحزب التقدمي الجمهوري،فعلى اثر الغاء الخلافة انضمت مجموعة من القادة العسكريين الذين يمثلون التيار الديني المحافظ إلى الجماعة التي سبق لها ان تخلت عن مصطفى كمال واعلنت انسحابها من المجلس الوطني الكبير عند اعلان الجمهورية،وتلقى هؤلاء دعماً من علماء الدين ، وخاصة من اهالي مدينة مرعش شديدي التدين والذين ارسلوا برقية موقعة من (١٥٠) شخص إلى نوابهم في المجلس يحتجون فيها على الغاء الخلافة(٣٤). وتم تشكيل الحزب الجديد في ١٧ تشرين الاول ١٩٢٤ ،وانتخب الجنرال كاظم قره بكير أميناً عاماً له،وقد صاغ مؤسسو الحزب اهدافهم في تسع مبادئ (أسسه عام ١٩٢٣) والتي كانت تتلخص بإعادة الخلافة والسلطنة ونقل العاصمة إلى استانبول وفسح المجال للاستثمارات الرأسمالية الاجنبية وعدم سيطرة الدولة على القطاعات الاقتصادية، وحاول الحزب الجديد استخدام الدين لتحقيق اهدافه ، وذلك من خلال الدعوة إلى احترام المعتقدات الدينية للناس،واتهم مصطفى كمال بالعلمانية والالحاد(٣٥).

اتسعت قاعدة الحزب بأنضمام اعداد من المنشقين من اعضاء حزب الشعب الجمهوري وعمل على عرقلة خطط حزب الشعب مما اثار ضغينة الكماليين ضد الحزب الجديد واتهموه بالتعاون مع حركة عام ١٩٢٥ والتي قادها الشيخ سعيد-بالو(بيران)،فعمدوا إلى اغلاق مكاتبه بعد اقل من سنة على تأسيسه استناداً إلى قانون حفظ الامن (تقرير سكون) (٣٦).

واجه الكماليون حركة مسلحة قادها احد مشايخ الطريقة النقشبندية (سعيد بالو) في ١٣شباط ١٩٢٥،وعلى الرغم من اتصاف الحركة بالطابع القومي الكردي ، الا ان الحركة كانت في احد اوجهها ضد إجراءات العلمنة الكمالية والمطالبة باعادة الخلافة .وقد استطاعت الحركة فرض سيطرتها على بعض المدن التركية ومنها ديار بكر في ١٧آذار ١٩٢٥، وقد جند الكماليون كل طاقاتهم للقضاء على الحركة واستخدموا اقسى الاساليب في قمعها حتى تم لهم ذلك في نهاية شهر آذار وتم اعدام زعمائها(٣٧). الا ان اعدام الشيخ سعيد لم يوقف النشاط الديني المناوئ للكماليين ، ففي مدينة سيواس انتشرت المنشورات والدعايات ضد اللادينية ، وفي قيصرية أعلن احمد حمدي افندي النقشبندي نفسه خليفة للشيخ سعيد، وفي ارضروم هاجم

الاهالي مبنى المحافظة تحت قيادة (خوجة عثمان) و(خوجة كاور أمـام)، وحـوادث اخـرى مماثلة في مناطق متفرقة من تركيا[٣٨].

في سنة ١٩٣٠أذن مصطفى كمال لسفيره في باريس فتحي أوفيار بتشكيل حزب جديد اطلق عليه اسم الحزب الحر الجمهوري (سربست جمهوريت فرقة سي) ولم يكن هنـاك اية خلافات بين الحزب وحزب الشعب الجمهوري في بداية الامر، إلى ان تسـلل اليـه اعـداء الكمالية والعلمانية من انصار التيار الديني من مشايخ ودراويش ومريدون ومتصـوفة واتبـاع الطرق الصوفية .ثم تطورت الامور على ايدي اتباع الطريقة النقشبندية إلى صدام مسلح، ففي ٢٣كانون الاول ١٩٣٠هاجم اتباع الطريقة المذكورة برئاسة (الشيخ محمـد) قصبـة منمن وأوقعوا بالكماليين- ومثلوا بضابط شاب من ضباطهم ، حيث قطعوا رأسه ورفعوه على العلم، وكان زعماء الحزب قد توقعوا الاحداث ، فبادروا قبل وقوع الحوادث بثلاثة اسابيع إلى حـل الحزب[٣٩]. فكان ان رد الكماليون بهجوم تم خلاله قمع الحركة المسلحة والقاء القبض علـى زعمائها ،ومنهم الشيخ اسعد قطب اقطاب الطريقة النقشبندية ، وتم اعدام الدرويش محمد امين الذي قتل الضابط في تظاهرات منمن، وقد علق في نفس المكان الذي قتل فيه الضابط[٤٠].

بقيت الانتفاضات مستمرة حتى عام ١٩٣٦، وبسبب من اجراءات القمع التي اتبعهـا الكماليون للقضاء على معارضيهم والتي ادت إلى تصفية رموز المعارضـة ، فقـد اتجهـت المعارضة إلى العمل السري[٤١]. وجرت عدة محاولات لأغتيال مصطفى كمال وكان لعلمـاء الدين دور بارز في التخطيط لها ، حيث تعرض لمحاولة اغتيال في ازمير ومحاولـة وضـع السم في طعامه كما د'بّر هجوم على بيته وقتل فيه رئيس حرسه عثمان آغا ، كما جرت عدة محاولات لاغتيال عدد من انصاره[٤٢].

بعد وفاة مصطفى كمال تحرك علماء الدين وبعض المثقفين المتعاطفين معهم وبـدأوا نشاطات سرية لأحياء النشاط الديني ونشره من جديد فأخذوا يصدرون نشـرات ومطبوعـات دينية سرية هاجموا فيها العلمنة،وفي عام ١٩٤١ترجموا ونشروا(دائرة المعارف الإسلامية)إلى اللغة التركية كما وصّدروا نسخة منها[٤٣].

مرحلة التعددية الحزبية:

مع التطورات التي حدثت في الحرب العالمية الثانية ، تطـورت الافكـار السياسـية وترافقت معها المطالبة بالديمقراطية سواء داخل حزب الشعب الجمهـوري الحـاكم او فـي الشارع التركي،مما جعل السياسيين الاتراك يرون انه قد آن الاوان لأحداث تغيير في تركيـا يجعلها تواكب التطور وتأخذ مكانها بين بقية الامم كدولة ديمقراطية .

في الاول من تشرين الثاني ١٩٤٥ ،وفي رسالته السنوية إلى المجلس الوطني الكبيـر اعلن الرئيس التركي عصمت أينونو عن بداية فترة جديدة في تاريخ تركيا الحديثة وترحيبـه بظهور احزاب معارضة[٤٤]. وكانت بعض المجموعات داخل الحزب الحاكم ومـنهم جـلال

بايار، عدنان مندريس، فؤاد كوبرلو، رفيق كورالتان، على خلاف مع قيادة الحزب، وقد قاد هذا الخلاف إلى حدوث انشقاق داخل الحزب تزعمه القادة الاربعة المذكورين وأسسوا حزباً جديداً في ٧كانون الثاني ١٩٤٦بأسم (الحزب الديمقراطي) [٤٥].

خلال الفترة ١٩٤٦-١٩٤٨ تشكل (٢٤) حزباً جديداً،منها على الاقل (٨) احزاب ذات اتجاهات اسلامية واهمها حزب العدالة الاجتماعية ،حزب المزارع والفلاح،حزب النهضة القومية،حزب الحماية الإسلامية،وحزب المحافظين،كما ظهرت مجموعة من المنظمات والجمعيات الإسلامية مثل جمعية الإسلام وجمعية التطهير ،كما عادت إلى الظهور صحف ومجلات دينية كان الكماليون قد منعوها مثل (سبيل الرشاد)و(سلامت)و(حر ادم)،وقد طالبت هذه التنظيمات حزب الشعب الحاكم بالتخلي عن سياسته العلمانيه وتدخله في شؤون الناس الدينية ،كما طالبت بالغاء القوانين العلمانية وتربية النشيء الجديد تربية دينية [٤٦] كتبت صحيفة (العهد الجديد) في ٤شباط ١٩٤٦ تقول: " يجب ان لاننسى ان الاتراك مسلمون،ان الإسلام الحقيقي يحمل اسم الله في التبجيل والاحترام،هل من الممكن ان يرى أي واحد في الإسلام الحق أي مبدأ او فكرة مناهضة لمفهوم المجتمع الحديث او المدنية الحديثة ؟ ان تعاليم القرآن الكريم هي ليست ضد المبادىء الانسانية الخيرة والمدنية والعلمية ومؤسسات العالم الحديث، وعلى العكس من ذلك نرى ان الإسلام قد ساند هذه الامور جميعاً"[٤٧].

لقد سبقت الانتخابات بعض الاجراءات التي مهدت الانبعاث الديني وتسييسه في الحياة السياسية والاجتماعية في تركيا .وفي ظروف المواجهة والمنافسة الحزبية بين حزب الشعب الجمهوري وقوى المعارضة ،اضطرت قيادة حزب الشعب الجمهوري إلى التخفيف من سياستها العلمانية ، ومن ذلك قرارها في سنة ١٩٤٨ السماح بتخصيص الاموال للراغبين بأداء فريضة الحج ، وفي كانون الثاني ١٩٤٩،نظمت دورات لاعداد الأئمة والخطباء،وتقرر في السنة ذاتها تدريس المواد الدينية في المدارس الدينية في المدارس الابتدائية، كما ورحبت بمشروع قرار تقدم به مجلس جامعة انقرة لفتح كلية للعلوم الدينية[٤٨].

كان الحزب الديمقراطي يؤكد وبصورة مستمرة على تمسكه بالمبادىء الكمالية، لكن ذلك لم يمنعه من اللجوء إلى استغلال المشاعر الدينية للمواطنين، وتوجيهها الوجهة التي تخدم مصالحه،وخاصة في الانتخابات التي جرت عام ١٩٥٠ والتي انتهت بفوزه، وكان موقفه من المسألة الدينية من بين عوامل ذلك الفوز.

بعد فوزه،وتشكيله الحكومة، اتبع سياسة بسيطة ومستقيمة ،تجاه الإسلام،فكان اول ما فعله تخفيف الاتجاهات العلمانية المتشددة التي كانت تنتهجها الحكومة السابقة، والسماح بنشوء توازن جديد، وهكذا رفع الحظر الذي كان مفروضاً على الاذان للصلاة باللغة العربية، كما ورفع الحظر عن البرامج الدينية في الاذاعة، وبدأ ترتيل القرآن الكريم على الهواء مباشرة مرة اخرى[٤٩]. وفي تشرين الاول ١٩٥٠ اصبحت الدروس الدينية في المدارس الزامية من

الناحية الفعلية. وفتح المجال امام المتدينين لبناء وترميم المساجد وجمع الاعانات لذلك ،وفتح المزارات المقدسة ،ويقدر عدد المساجد التي تم تعميرها خلال عشر سنوات من حكم الديمقراطيين بـ (١٥) الف مسجد ،كما ارتفع عدد الجمعيات الإسلامية من(٩٥)إلى حوالي (٥) الاف جمعية[٥٠]. وارتفع عدد معاهد تخريج الأئمة والخطباء من(٧) إلى(١٩)معهداً [٥١].

في غضون ذلك بدأت الحركات الدينية ــ السياسية تمارس نشاطاً واسعاً وخاصة الطرق الصوفية (البكتاشية ، النقشبندية ، المولوية ، السليمانية ، التيجانية ،النورجية) وكانت لهذه الحركات والطرق الصوفية فروعاً وامتدادات في الارياف والمدن التركية الكبرى ، وقد أدى ذلك إلى تقوية دور علماء الدين وانصار التيار الإسلامي في الحياة الاجتماعية وكانت الحركتان الاخيرتان تمارسان نشاطاً سياسياً واسعاً.

خلال الفترة ١٩٥٠ــ١٩٥١،دعت التيجانية في منشوراتها وخطبها الدينية والسياسية في الجوامع والاحتفالات العامة إلى إلغاء الكمالية ووضع دستور جديد للبلاد يقوم على اساس الشريعة الإسلامية ، كما ومارست الحركة اسلوب العنف وكانت وراء حوادث مهاجمة وتحطيم تماثيل مصطفى كمال . وقد بلغت اكثر من(٧٠) حادث وقد ردت حكومة الديمقراطيين بسن قانون لحماية شخص مصطفى كمال من الطعن وتماثيله من الاهانة ، كما وشنت حملة اعتقالات طالت زعيم الحركة كمال بلاو أوغلو وحوالي (٣) الاف شخص من انصاره ، وقد أدعت الحكومة وجود صلة بين الحركة التيجانية وكل من (حركة الاخوان المسلمين) في مصر و(حركة فدائيان اسلام) في ايران .وقدرت بعض المصادر عدد المنتسبين إلى الحركة التيجانية في تركيا حتى منتصف سنة ١٩٥١بحوالي (٣٠٠،٠٠٠) شخص[٥٢].

اما الحركة النورجية (نور جيلر) فقد لقيت تشجيعاً ودعماً مباشراً من حكومة الديمقراطيين ، حيث افرج عن مؤسس الحركة وزعيمها سعيد النورسي (١٨٧٣ــ١٩٦٠) وسمح لهم بالعمل علانيةً ، فأصدرت الحركة صحيفة باسم (الاتحاد) سنة ١٩٥٠، أما فكر الحركة وبرنامجها السياسي ، فقد وضعتها في الرسائل التي الفها النورسي وسميت بـ(رسائل النور) وتجاوز عددها (١٣٠) رسالة ، ودعا النورسي فيها إلى نبذ المظاهر الكمالية والعمل على تطبيق الشريعة الإسلامية والعودة إلى الماضي والتقاليد العثمانية[٥٣].

ومثلها الطريقة السليمانية (السليمانجية): وهي طريقة دينية صوفية أسسها المريد النقشبندي سليمان(١٩٤٦ــ١٩٦٣)، تخصصت في اقامة المدارس القرآنية السرية ، ومثل النورسية فأن تلاميذ وانصار سليمان يمتلكون بنية تحتية هامة مكونة من مجموعات صغيرة الا انها منتشرة في انحاء البلاد ، وتترسخ الحركة بصورة كبيرة في الطوائف العمالية التركية في اوربا .وتبشر الحركة بان جيش السليمانجية البالغ عددهم (٣٠٠) الف مريد سينقذ تركيا من العلمانية والالحاد[٥٤].

اضافة إلى الطرق الدينية، فقد ظهرت منظمات واحزاب تميل إلى الإسلام مثل الحزب الديمقراطي الإسلامي، حزب النهوض الوطني، حزب الدفاع عن الإسلام ، حزب الامة ، الجمعية العسكرية المعروفة باسم (بيوك طوغو) وسمح لبعضها باصدار الصحف[٥٥]. وقد مارس بعضها اعمال عنف واغتيال لبعض الشخصيات المعروفة من يهود الدونمة ، حيث هوجم أحمد أمين بالمان محرر صحيفة (وطن) من قبل بعض اعضاء جمعية بيوك طوغو والحزب الديمقراطي الإسلامي في خريف سنة ١٩٥٢وجرحوه جرحاً بليغاً، بينما ناهضت الاحزاب الاخرى العلمانية وبشكل علني وعنيف[٥٦].

لمعالجة الاتجاهات الخطرة المتنامية لدى الحركات والاحزاب التي تدين بالإسلام ، لجأ الديمقراطيون إلى نفس الاسلوب الذي اتبعوه مع الطرق الصوفية، إلى تشريع القوانين من جهة ، واستخدام القوة والاجراءات القضائية الممكنة من جهة اخرى وضمن القوانين المتبعة في البلاد، فحلو بعض الهيئات التي اعتبرت مخالفة للدستور ، كما أحيل بعض زعماء الاحزاب إلى المحاكمات مثل جواد رفعت اتلخان زعيم الحزب الديمقراطي الإسلامي، كما تم اغلاق المقر العام لحزب الامة وإلغاء صحيفة (ملّت) بحجة الدعاية لتأسيس دولة ثيوقراطية[٥٧].

ان الإجراءات التي أتبعها الحزب الديمقراطي ضد الطرق والمنظمات والاحزاب الميالة للدين،لم تكن سوى إجراءات للتخلص من منافسيه على أصوات المتدينين،لذا فأنه مالبث ان عاد إلى مصانعة الإسلاميين في انتخابات سنة ١٩٥٤ بغية الحصول على أصواتهم ضد منافسه الاكبر حزب الشعب الجمهوري،فضلاً عن اتخاذ الدين كسلاح ضد المد الشيوعي الذي أخذ بالانتشار في تركيا.كما انه لجأ إلى استغلال الدين مرةً أخرى في أيلول ١٩٥٨ للحد من تدهور شعبيته،حيث دعا إلى تشكيل (جبهة وطنية) بغية الدفاع عن الإسلام ضد (اللادينية) وقد نجح الحزب في كلتا المرتين حيث فاز في انتخابات ١٩٥٤ بـ (٥٠٠) مقعد،كما نجح في كسب اعداد غفيرة من المواطنين،وخاصةً في القرى والارياف[٥٨].

لقد واجه الحزب الديمقراطي خلال فترة حكمه (١٩٥٠-١٩٦٠)، مشاكل عدة ادت إلى سقوطه منها: الاعباء الاقتصادية، المسألة الدينية، سياسة القمع والاضطهاد ضد المعارضة، فكان ان عمت الفوضى في البلاد ، كما وعمت المظاهرات الطلابية،والتي قمعت بقسوة وسقط بعض القتلى مما شجع الجيش على القيام بأنقلابه الاول عام ١٩٦٠ [٥٩]. وعليه يمكن القول ان سياسة الحزب الديمقراطي طوال سنوات حكمه لم تكن مبدئية بل ذرائعية مصلحية، فهو لم يتخل عن الثوابت الكمالية المتعلقة بالعلمنه، وتعامل مع المعارضة الدينية بسياسة الوجهين، فتارة يستغلهم للاصوات الانتخابية ضد منافسيه العلمانيين والحد من الخطر الشيوعي، وتارة يقمعهم ولايسمح ببناء مؤسسات اسلامية ذات بعد انقلابي ثوري خارج النطاق الرسمي للدولة.

إنقلاب ١٩٦٠ وتطورات الساحة السياسية :

لقد وجد الجيش ان حكومة الحزب الديمقراطي قد انتهكت الحقوق الطبيعية للامة وعطلت الاجراءات الكمالية لخدمة مصالح ذاتية مما عرض المبادىء الكمالية للخطر، لذا فأنه لابد من انقاذ البلاد .فكان ان قام الجيش بأول انقلاب في تاريخ تركيا المعاصر في ٢٧ مايس ١٩٦٠.

أعلن المجلس العسكري الذي قاد الانقلاب والذي عرف بأسم (لجنة الوحدة الوطنية) نفسه حارساً للقيم الكمالية [٦٠] وقد كان متوقعاً ان يعود إلى سياسة العلمانية المتشددة وبالضد من سياسة الديمقراطيين الليبرالية،الا ان اللجنة كانت مدركة اهمية الإسلام بالنسبة للروح التركية فضلاً عن دوره في الحياة العامة،لذا فقد قررت استخدامه كأداة أيدلوجية لسياسة الدولة لتنفيذ برامجها الاصلاحية، على ان يبقى تحت سيطرة الدولة ومسارها العام ،وان لايكون وسيلة بيد المحافظين والناشطين من انصار التيار الديني وتنظيماتهم السياسية[٦١]. وقام قائد الانقلاب الجنرال جمال كورسيل بجولات متعددة في المناطق والاقاليم التركية وخاصةً معاقل المحافظين والناشطين الدينيين،ليشرح اهداف الانقلاب وموقفه من الدين ،مدافعاً عن القيم الثورية في الدين الإسلامي في نقائه الاول،ومطالباً في الوقت نفسه تطويع الدين وفق المزايا والسجايا التركية وترجمة القرآن الكريم إلى اللغة التركية وتتريك الاذان والعبادات[٦٢].

لضمان عدم تسييس الدين خارج سلطة الدولة وعدم السماح للجماعات الإسلامية وعلماء الدين تشكيل وقيادة احزاب ذات ايدلوجية دينية،فقد اوضحت الحكومة الانقلابية في الدستور الذي وضعته عام ١٩٦١ ضمان حرية العبادات، وفي الوقت نفسه حذرت من أي استخدام خاطىء للدين لاغراض سياسية،ومعنى ذلك عدم السماح بقيام احزاب ذات منحى ديني او تتحول الاحزاب العلمانية إلى احزاب دينية[٦٣]. وعمدت إلى الغاء الطرق الصوفية وحلقات الدراويش وغيرها.

رغم التزام اللجنة العميق بالكمالية،فأنها قبلت التغييرات التي أدخلت على المؤسسات في الخمسينات مثل افتتاح مدارس الائمة والمعهد العالي الإسلامي عام ١٩٥٩ ،ولما كان مقرراً ان تتولى هذه المؤسسات تدريب وتخريج معلمين للعلوم الدينية ،فقد تقرر ان تكون مناهجها اكثر تقدمية وعلمانية بأدخال مواد مثل الاقتصاد والفلك والقانون المدني وعلم الاجتماع.

عام ١٩٦١ عاد الجيش إلى ثكناته فاسحاً المجال لعودة الحكم المدني عبر إجراء انتخابات ، وقد طلب من قادة الاحزاب القائمة إصدار إعلان عام بعدم استغلال الدين لاغراض سياسية خلال وبعد الانتخابات العامة ، الا ان اياً من تلك الاحزاب لم يلتزم بذلك. فخلال فترة الستينات تناوبت السلطة احزاباً مدنية كان على رأسها حزب الشعب الجمهوري

الذي تحول إلى حزب يسار الوسط ، وحزب العدالة اليميني (امتداد الحزب الديمقراطي منذ سنة ١٩٦١)، اضافة إلى احزاب سياسية اخرى. وقد سعى حزب العدالة للخروج عن الاتجاه العلماني للدولة كحقيقة ضد الدين ، وجاء في المادة (٨) من نظامه الداخلي ان "الدولة العلمانية لاتطلب من المواطنين قطع صلاتهم مع الدين"، كما جاء في المادة (٥) من برنامج الحزب اشارات إلى ان الحزب "يعترف بحصة الايمان والتقاليد في النظام الاجتماعي"[٦٤] وحتى حزب الشعب الجمهوري المعروف بعلمانيته المتشددة ، فأنه بدأ يتحلل منذ منتصف الستينات من ارتباطاته العلمانية المتشددة لكي يجند الدين كعاملٍ في الحياة السياسية[٦٥].

طوال فترة الستينات جرى استغلال الدين في الانتخابات (١٩٦٥ـ١٩٦٩) وتوظيفه لمصلحة الاحزاب وكسب أصوات المدنيين من الناخبين ، إلى جانب استغلاله في مهاجمة قوى اليسار.

من اجل ايقاف تحول الاحزاب العلمانية إلى احزاب دينية ، منع قانون الاحزاب الصادرسنة ١٩٦٥مثلا قيام احزاب تتعارض مع العلمانية ، ومع ذلك فقد ظهرت احزاب ذات طابع ديني ، ففي تشرين الاول ١٩٦٦تأسس حزب باسم (حزب الوحدة)، وكان له برنامج علماني ، مؤكداً أنه يمثل الاقلية الشيعية في تركيا، وكان الشيعة يؤيدون حزب الشعب الجمهوري بعلمانيته المتشددة ، والتي وجدوا فيها ضمان ضد التميز المذهبي[٦٦]. وفي سنة ١٩٦٧ نشأ حزب جديد تحت اسم (وحدة النضال الوطني) والذي ادعى "انه يمثل جبهة واسعة من مختلف الاتجاهات ويقوم على الإسلام والطوعية "[٦٧]. ومن جانب اخر برزت ظاهرة جديدة في الحياة السياسية التركية، فقد انتشرت خلايا منظمات دينية نشأت وترعرعت في الوطن العربي، حيث انتشرت خلايا (الاخوان المسلمين) و(حزب التحرير) ، وقام احمد صالح العلي (اردني الجنسية) بانشاء فرع للحزب الاخير وتوزيع بيانات حول اهدافه في بعض المدن التركية ، وقد ضبطت الشرطة التركية منشورات اعتبرتها تخريبية ، شنت على اثرها حملة اعتقالات عام ١٩٦٧ضد اعضاء التنظيم المذكور ، الا انها لم تكن كافية للقضاء على خلاياه وشبكته الاذاعية في تركيا، فشنت حملة اخرى عامي ١٩٦٨ـ١٩٦٩، مما اضطر التنظيم إلى اتباع الحذر في نشاطه الدعائي وتوزيع منشورات[٦٨]. كما وانتشرت خلايا الطرق الصوفية وتزايدت اعداد انصارها بشكل كبير، فقد وصلت اعداد البكتاشيين مثلا إلى حوالي (١٣) مليون شخص[٦٩] .

رغم قمع الحكومات التركية المتعاقبة للاتجاهات الدينية المسيّسة والاحزاب ذات البعد الديني ، فأنها لم تتعرض للممارسات الدينية.ففي سنة ١٩٦١كان هناك (٤٢٠٠) طالب في (١٩) مدرسة يتاهلون لوظائف دينية[٧٠]. وواصل حزب العدالة الذي استلم السلطة عام ١٩٦٥ سياسة الحزب الديمقراطي من خلال الانفتاح على الدين وسمح للمدارس باعطاء الدروس الدينية في المدارس الحكومية، كما سمح باستخدام مكبرات الصوت في جوامع المدن

لرفع الاذان ومواصلة بناء الجوامع[٧١]. وفي سنة ١٩٦٧افتتح (١١٧٦) دورة في (٦٣) ولاية كان يدرس فيها اكثر من (٥٤) الف شخص ،هذا بالاضافة إلى الدورات في القرى والارياف والتي كان ينظمها علماء الدين من تبرعات السكان ، واقامة حوالي (٢٥٠) حلقة دراسية سنة ١٩٦٨ووصل عددالمستمعين اليها (٩٩) الف شخص[٧٢]. وتزايد عدد الجمعيات الإسلامية من (١٠٨٨) إلى (١٠٧٣٠) جمعية[٧٣].

ان استقراء مرحلة الستينات وتطورها يشير إلىان الظاهرة الدينية / السياسية قد شهدت تطوراً جديداًهو الاعتراف بالإسلام من خلال توظيفه في تنفيذ برامج الدولة الاصلاحية وفي برامج وادبيات بعض الاحزاب السياسية وكذلك من خلال توظيفه ضد التيار اليساري (الاشتراكي/ الشيوعي) ، فضلاً عن انه اصبح عنصراً هاماً في المجتمع التركي مع خفوت في بريق العلمانية التي اصبحت شيئاً عادياً في نظر الشعب التركي .ومن هنا بدأ التيار الإسلامي ينحت في بنية المجتمع التركي ليأخذ مكانة بين التيارات السياسية والاجتماعية التي يعج بها الشارع التركي.

انقلاب ١٩٧١ومرحلة الائتلاف السياسي العلماني / الديني:

كانت فترة نهاية الستينات ومطلع السبعينات مزدهرة بزيادة الفعاليات المتطرفة يميناً و يساراً والتي قادت إلى قيام الجيش التركي بأنقلابه الثاني في اذار ١٩٧١ وفرض سيطرته على الدولة.

ان الانقلاب لم يمنع استمرار العنف ، مما ادى إلى فرض الاحكام العرفية في احدى عشرة مقاطعة بما فيها انقرة واستانبول،كما قامت المؤسسة العسكرية بفرض حظر على الصحف والاضرابات، وشنت حملة اعتقالات ضد عناصر احزاب اليمين واليسار، وحل حزب النظام الوطني في مايس ١٩٧١ ولم تمض على تشكيله سنة واحدة،كما وحل حزب العمل في تموز من السنة نفسها[٧٤]. ومع ذلك فقد استمرت حالة القلق والتخبط السياسي حيث تشكلت في الفترة ١٩٧١-١٩٧٣ ثلاث وزارات ائتلافية[٧٥]. واعيد تشكيل حزب النظام الوطني المنحل في تشرين الاول ١٩٧٢ تحت اسم جديد حزب السلامة الوطني (حزب الخلاص الوطني) اضافة إلى حدوث انشقاق في حزب الشعب الجمهوري وقد شكل المنشقون حزباً بأسم حزب الثقة الجمهوري في شباط ١٩٧٣[٧٦]. ومع تشكيل حكومة نعيم طالو المؤقتة في نيسان ١٩٧٣، جرت عدة اصلاحات كان لها اثرها في اتاحة جو من الانفراج السياسي وعودة الجيش إلى الثكنات فضلاً عن اجراء الانتخابات في تشرين الاول ١٩٧٣[٧٧].

شهد مطلع السبعينات تزايداً مطرداً في فاعلية وتأثير التيار الإسلامي الذي تأطر من جديد في تأسيس (حزب الخلاص الوطني) ليشكل ثقلاً في خارطة الاحزاب السياسية التركية. وتأتي قوة التيار الإسلامي في تركيا من كون المجتمع التركي مجتمعاً متجانساً من الناحية الدينية،حيث تبلغ نسبة المسلمين ٩٨% ويشكل السنة الغالبية العظمى، بينما يشكل الشيعة

١٠% من مجموع المسلمين، وكان هذا عاملاً في عدم انشقاق التيار الإسلامي.كما ان هذه القوة متأتية ايضاً من احتفاظ الريف التركي بطابعه الإسلامي على الرغم من تبني العلمانية منذ العشرينا[٧٨]. ومع تدفق المهاجرين من الريف إلى المدينة تزايد الاهتمام بالدين والممارسات الدينية[٧٩]. ومن جانب اخر كان هناك نمو الاتحادات التجارية والحرفية ذات الميول الدينية (كان نجم الدين اربكان زعيم حزب الخلاص الوطني رئيساً لاتحاد غرف الصناعة والتجارة منذ كانون الثاني ١٩٦٩) في المناطق الاكثر تطوراً،بينما كانت مناطق الاناضول اكثر تعرضاً للتهديد من جراء تقدم الاقتصاد الرأسمالي الأخذ في التوسع.لذا فقد كان حزب الخلاص الوطني يحاول ان يترجم سخط البرجوازية الصغيرة والتقليدية في المدن الصغيرة إلى برنامج للأحياء الإسلامي وكان يجمع بين ايدلوجيا اصحاب المتاجر الصغيرة،وبين مطالب تدخل الدولة في الصناعات الكبيرة دون تدمير الاعمال والمشاريع الصغيرة،ويطرح تماسكاً اجتماعياً يقوم على الدين[٨٠].

ان العائلة التركية معروفة بشدة تماسكها الوجداني وشعورها بالانتماء لذا فقد عانت هذه العائلة في ظروف النهج العلماني من انهيار المعايير العائلية والحضارية وغياب الاجماع على ضرورة وجودها، والذي صاحبه انهيار السيطرة الاجتماعية والضوابط الاخلاقية المترتبة على هذه السيطرة، وكما كانت العلمانية قد عملت على اضعاف دور الدين كعامل مركزي من عوامل التماسك الاجتماعي، فأن العودة إلى الدين في تركيا تعد عملية معاكسة جاءت كرد فعل للتيار العلماني وما تبعه من تفكك وتجريد على المستويات الاقتصادية والاجتماعية[٨١].

ان زعيم حزب الخلاص الوطني نجم الدين اربكان اعتمد الإسلام السياسي في مواجهة العلمانية،فهو يرفض التمايز الأثني في تركيا ويعتبر الجميع أخوة،ووجهة النظر هذه تحدد المسارات العامة لسياسة الحزب تجاه المشاكل العرقية والقومية فهو لايفرق بين الاتراك والاقليات القومية الاخرى في تركيا، ويعتقد ان اساس المشكلات والتفرقة في تركيا هو سيادة المادية على المجتمع على حساب القيم الروحية[٨٢]. فضلاً عن دعواته الصريحة للعودة إلى الماضي الإسلامي بنموذجه العثماني واعلان الإسلام ديناً رسمياً مما كان له اثره على الشارع التركي الذي بات يبحث عن هويته الضائعة بين التغريب والقومية والدين.

طرح التيار الإسلامي الذي يقوده حزب الخلاص الوطني نفسه على انه بديل اسلامي ديمقراطي ليبرالي ،ولما كان اربكان يتبنى رؤى مفادها ان التغيير من القمة إلى القاعدة أمر ممكن،لذا فأنه دخل اللعبة البرلمانية.

في ١٤ تشرين الاول ١٩٧٣ جرت الانتخابات النيابية التي لم تسفر عن فوز أي حزب باكثرية المقاعد وان كانت قد سجلت تفوقاً ملحوظاً لحزب الشعب الجمهوري، وفيما يخص حزب الخلاص الوطني فانه حصل على (١،٢٦٥،٧٧١) صوت،أي بنسبة ١١،٨%

من مجموع الاصوات، وبذا اصبح له (٤٨) نائباً في المجلس الوطني الكبير. ونتيجة لذلك فقد قام ائتلاف وطني بين حزب الشعب الجمهوري وحزب الخلاص الوطني في شباط ١٩٧٤،واصبح زعيم حزب الشعب بولند أجويد رئيساً للوزراء، وزعيم حزب الخلاص نجم الدين اربكان نائباً له[٨٣]. وهذا الفوز والتشكيل الحكومي يشير إلى:

١. قبول التيار الإسلامي (ممثلاً بحزب الخلاص الوطني) للديمقراطية.
٢. الثقل النسبي الذي بات يمثله هذا التيار في الخارطة السياسية التركية.
٣. امكانية قيام تحالف سياسي بين الإسلاميين والعلمانيين.

ان التيار الإسلامي بفصائله المتعددة استفاد من قبوله المشاركة في اللعبة الديمقراطية والحكم في عرض طروحاته من فوق المنابر الرسمية،والاسهام في توجيه سياسة البلد،وكان لحزب الخلاص الوطني دور كبير في التدخل العسكري التركي في صيف ١٩٧٤ في قبرص،وكان له موقفه المعارض لقرار وقف اطلاق النار الذي اعلنه رئيس الوزراء بولند اجويد في ٢٢ تموز ١٩٧٤ معتبراً انه اضاع فرصة مؤاتية لتحرير القسم التركي في الجزيرة من السيطرة اليونانية،كما رفض اقامة دولة فيدرالية مطالباً باعلان استقلال الجزء الشمالي من قبرص كدولة تركية مستقلة[٨٤].

ان تحييد التناقضات الفكرية والأيديولوجية في سبيل تحقيق مصلحة آنية لم يحل دون ظهورها مجدداً، حيث اختلف الحزبان المؤتلفان حول السياسة الداخلية والخارجية، مما قاد إلى انهيار الحكومة الائتلافية في ١٩ ايلول ١٩٧٤. وعلى اثر ذلك اصبح سليمان دميرئل زعيم حزب العدالة قادراً على تشكيل ائتلاف جديد بين حزبه واحزاب الاقلية المحافظة(حزب الخلاص الوطني،حزب الحركة القومي، حزب الثقة الجمهوري) واطلق على هذا الائتلاف تسمية الجبهة الوطنية الاولى، واستمر اكثر من سنتين ابتداءً من ٣١ آذار ١٩٧٥،وقد حصل حزب الخلاص الوطني في هذا الائتلاف على (٩) حقائب وزارية[٨٥].

مع ان حزب الخلاص الوطني قد وطد خصوصية وضعه في الساحة السياسية التركية حتى نهاية السبعينات، الا انه تعرض إلى تفتت قاعدته الانتخابية،حيث تعرض إلى انشقاقات داخلية بين النورجيين والنقشبنديين[٨٦]. كما تصاعد العنف بين اليمين واليسار والسنة والشيعة في النصف الثاني من عقد السبعينات والذي ادى إلى مقتل (٢٣٠٠) شخص،والذي تحول إلى قضية وطنية[٨٧]. والقيت مسؤولية مذبحة عيد العمال[٨٨] على اليمين. كما كان للكتائب المسلحة التي انشأها حزب الخلاص الوطني والمسماة (الاكنجلى والاولكجر) دور في ديمومة العنف السياسي الذي شهدته تركيا طوال السبعينات[٨٩]. وقد ادى كل ذلك إلى انخفاض شعبية الاحزاب مما اثر على النتائج الانتخابية لتلك الاحزاب في انتخابات ٥ حزيران ١٩٧٧ ،والتي حصل فيها حزب الخلاص الوطني على (٨،٥%) من الاصوات أي مايعادل (٢٤) مقعداً وهي نصف المقاعد التي حصل عليها سنة ١٩٧٣، كما انخفض جمهوره بصورة اكبر

في الانتخابات البلدية التي جرت في العام نفسه ولم يحصل الا على ٦،٨% من الاصوات[٩٠]. ودخل في ائتلاف مع حزب العدالة ونال (٣) حقائب وزارية، الا ان الحكومة لم تنل الثقة في ٣١ كانون الاول،ولم يدخل حزب الخلاص الوطني في الائتلاف الذي شكله حزب الشعب الجمهوري وشكل بموجبه حكومة اقلية[٩١].

ظهر في انتخابات تشرين الاول ١٩٧٩ ثقل كبير نسبياً لحزب الخلاص الوطني وحزب الحركة القومي اليمينيان، وكان الاول منهما قد حصل على (٢٩) مقعد، بينما حصل الثاني على (١٩) مقعد، ودخل حزب العدالة في حوار مع الحزبين المذكورين استمر عشرين يوماً من اجل نيل ثقتهما لتشكيل الحكومة[٩٢]. ولم يصر الحزبان على المشاركة في حكومة دميرئل، لكنهما صوتا إلى جانب الثقة على حكومته،واضعين بذلك حداً للازمة الوزارية بمنحهما الحكومة الاغلبية البرلمانية المطلوبة[٩٣]. ورغم ان الجيش لم يكن ينظر بعين الارتياح لائتلاف حزب العدالة مع الحزبين المذكورين، ويرى انهما يشكلان معاً نقيضاً للمبادىء الكمالية، الا انه لم يستطع فعل شيء حيال ذلك[٩٤]. مما يشير إلى مقدار الثقل الذي باتت تشكله احزاب الاقلية في الخارطة السياسية التركية وتشكيلات الحكومات الائتلافية.

استمرت وزارة دميرئل في الحكم من ٢٤ تشرين الأول ١٩٧٩ حتى ١٢ أيلول ١٩٨٠، وفي الوقت نفسه بدأت محاولة تحالف بين الجناح اليساري من حزب الشعب الجمهوري وحزب الخلاص الوطني ضد تدابير تقييد الحريات التي أقدمت عليها حكومة دميرئل وخاصةً بعد تزايد حوادث العنف السياسي والتي بلغت (١٨٣) حالة في الشهر[٩٥]. وكان هذا التحالف والتعاون نقطة تحول، فقد جعل من المستحيل فعلياً إجراء أية انتخابات عامة مبكرة وكان الجناح المسيطر من الطبقة الحاكمة يعقد آمالاً بالنسبة للمستقبل القريب في تركيا على مثل هذه الانتخابات بتحقيق انتصار حاسم لحزب العدالة. فلم يكن هناك من يستطيع تطبيق الاصلاحات وتنفيذ برامج التقشف التي تقررت في كانون الثاني ١٩٨٠ سوى حكومة قوية تتمتع باغلبية كبيرة بما يكفي في المجلس الوطني الكبير، لكن التحالف والتعاون بين الحزبين المذكورين كان يحول دون الوصول إلى مثل هذه النتيجة، وهكذا فأن المأزق السياسي الذي خلقه الحزبان ،وتصاعد حالات الاضراب والاغتيال السياسي التي بلغت حسب بعض التقديرات (٢٠-٣٠) شخصاً يومياً[٩٦]. وقيادة حزب الخلاص الوطني في مطلع ايلول ١٩٨٠ تظاهرات واقامة مهرجان شعبي كبير في مدينة قونيه المحافظة المتزمتة وعاصمة الطريقة الصوفية (المولوية) والذي تم فيه القاء ورفع خطب وشعارات تدعو صراحة إلى الغاء نظام العلمنة وتأسيس دولة اسلامية،كما وجال بين صفوف المتظاهرين بعض العناصر المسلحة التابعة للحزب وهم يرتدون الزي الإسلامي ويرفعون الاعلام الخضراء المكتوبة باللغة العربية ،وأظهر الجميع مظاهر التحدي للنظام العلماني والجمهوري وللدستور والمبادىء الكمالية[٩٧]. وازاء ذلك كله كان لابد للجيش ان يتحرك من جديد.

انقلاب ١٩٨٠ والتطورات اللاحقة:

كان الجيش يراقب الاحداث بحذر وتأهب لأعادة الامور إلى نصابها،لذا وبعد عدة تحذيرات وجهتها قيادة الجيش للاحزاب لضبط عناصرها وضرورة الحفاظ على الامن والقانون، عاد الجيش لتسلم السلطة من جديد في يوم الجمعة ١٢ ايلول ١٩٨٠ معلناً اسقاط الحكومة وحل مجلسي النواب والشيوخ وتعليق العمل بالدستور وحل الاحزاب ومعظم المنظمات المهنية.

قام الانقلابيون بتشكيل حكومة جديدة في تشرين الاول ١٩٨٠ برئاسة الادميرال المتقاعد (بولند ارصو) ضمت العديد من العسكريين المتقاعدين والتكنوقراط واساتذة الجامعة،وقد قامت الحكومة الجديدة باعتقال زعماء أحزب العدالة والشعب الجمهوري والخلاص الوطني، وفي شهري تشرين الثاني وكانون الاول ١٩٨٠ أثيرت قضايا عديدة ضد التنظيمات اليسارية واليمينية وعلى رأسها حزب الخلاص الوطني والحركة القومي وتنظيمات الحركة الكردية التركية ،وظهر عشية الانقلاب انه هناك (١٧٠٠) منظمة متطرفة تضم (٢٠٠) الف عنصر فضلاً عن مليون شخص متعاطف معها[٩٨]. كما شنت حملة مضادة للارهاب قتل فيها مايزيد عن (٥) آلاف شخص،واعتقل حوالي (٢٥) الف عنصر من عناصر الاحزاب المختلفة[٩٩].

وفي مواجهة التيار الإسلامي وتنظيماته المسلحة قام الانقلابيون بحركة تصفية جديدة وسط المتدينين والغت جميع الاحزاب التي تعتمد الدين ايدلوجية لها،ورمت زعماء هذه الاحزاب والتنظيمات في السجون العسكرية،وكان المنفذ الوحيد لانقاذ الوجوه الدينية غير المعروفة في الشارع التركي وخاصة أئمة الجوامع المتطرفين وعناصر منظمات (الاكنجلر والاولكجر) هو الهروب خارج تركيا، واتخاذ المنافي وخاصةً المانيا مركزاً لنشاطها ضد الحكم العسكري وارسال الكاسيتات والنشرات إلى مناصريهم والتي انتشرت بشكل واسع بين صفوف الشباب والمدارس المدنية والعسكرية والجامعات[١٠٠].

في آب ١٩٨٢ طرح مشروع دستور ينص على تركيز السلطة بيد رئيس الجمهورية، مؤكداً على شروط دستور سنة ١٩٦١ من حيث عدم مخالفة المبادىء الكمالية (الجمهورية والعلمانية والديمقراطية)، وقد فرضت المحكمة الدستورية حظراً على مجموعة من الاحزاب التي كانت تعمل في الستينات والسبعينات ،وكان الدستور الجديد اكثر دقة ،حيث اكدت المادة (١٣) منه على حظر احزاب مثل حزب العمل التركي، والحركة القومي والخلاص الوطني على اساس انها قائمة على الاشتراكية والفاشية والدينية[١٠١].

وفي نفس الوقت،فان الإسلام كعاطفة وهوية كان موضع قبول من المؤسسة السياسية والعسكرية،ولم يكن هناك من احد يعتزم العودة إلى العلمانية المتشددة، فقد كان الجميع يدركون اهمية الهوية الإسلامية لشعب تبلغ نسبة المسلمين فيه (٩٨-٩٩%)[١٠٢]. لذا فقد

وضعت عدة مواد في الدستور تتبع تدريس العلوم الدينية في المدارس،وتكفل حرية المعتقد والاحكام الدينية كما وسمح بممارسة طقوس العبادة والمراسيم الدينية بكل حرية شريطة ان لاتتعارض مع القانون[١٠٣]. مما أتاح الفرصة لتعاظم دور التيار الإسلامي.

طرح الدستور للاستفتاء، وكان عدد المؤيدين له (١٦،٩٤٥،٥٤٥) شخصاً بينما عارضه(١،٥٩٤،٧٦١) شخص،وكانت النتيجة لصالح اقرار الدستور وانتخاب كنعان ايفرن قائد الانقلاب العسكري رئيساً للجمهورية بنسبة ٩٢% ولمدة سبع سنوات[١٠٤]. ومن اجل تنظيم العملية الحزبية فقد صدر في ٢٤ نيسان ١٩٨٣ قانون جديد للاحزاب السياسية،وفي ١٣ حزيران صدر قانون الانتخابات.

لعبت جملة من العوامل في تطور وتزايد فاعلية التيار الإسلامي في تركيا، فخارجياً لم تكن بعيدة عن تفاعل المتغيرات الاقليمية ، فهي جزء من احلاف عسكرية ومنظومات دفاعية اقليمية ودولية، وتصاعد وتيرة المد الإسلامي في الدول المجاورة كما حدث في ايران وسقوط الشاه محمد رضا بهلوي عام ١٩٧٩، ومداً اسلامياً اصولياً كالحركات المتشددة في مصر مثلاً[١٠٥] . اضافة إلى التمييز والتحيز الديني الذي تستحثه بعض الدول الأوروبية ضد تركيا بحجة عدم انتمائها إلى أوربا النصرانية ولكونها بلداً مسلماً[١٠٦]. وداخلياً وعلى الرغم من عمليات الاصلاح البرلماني والحزبي،فان الصراع الاجتماعي مازال حاداً ومحتدماً، فالرفاه الاجتماعي مهمل وهناك شحة في الموارد المخصصة للصحة والتعليم، وانخفاض في الواردات الزراعية قياساً بالدخول الناجمة عن النشاط الاقتصادي في المدن ،مما زاد في اعداد المشردين والعاطلين عن العمل[١٠٧] . لذا فقد انبثق الاهتمام بالإسلام بديلاً عن حاجة الناس وليدفع المسألة الدينية إلى واجهة الاحداث.

سمح قانون الاحزاب الجديد بقيام احزاب جديدة ،فاستغلت الاحزاب المنحلة الفرصة لتعود من جديد تحت اسماء ومسميات جديدة وعلى هذا الاساس تم تأسيس (حزب الرفاه) في ١٩ تموز ١٩٨٣ بزعامة احمد تكدال، ليصبح حزب الرفاه الوريث لحزب الخلاص الوطني[١٠٨].

فور تشكيله خاض الحزب الجديد انتخابات سنة ١٩٨٣، رغم معارضة الجيش، واحرز نسبة (٥%) من الاصوات، كما وخاض الانتخابات المحلية التي جرت في ٢٥ آذار ١٩٨٤ فحصل على (٤،٧٣%) من الاصوات[١٠٩]. ولعل سبب تدني نسبة الاصوات التي حصل عليها حزب الرفاه قياساً لسنة ١٩٧٣ يعود إلى الاجراءات القمعية التي مورست ضد عناصره ومؤيديه من قبل الانقلابيين وإلى تشظي التيار الإسلامي وتعددية اتجاهاته.

تشكل عودة الحكم المدني وتولي توركوت أوزال – الذي كان احد عناصر حزب الرفاه سابقاً– السلطة نقطة انطلاق جديدة للتيار الإسلامي ،حيث عملت حكومة اوزال على تقريب وتعيين بعض الشخصيات والوجوه الإسلامية المعروفة مثل كاظم آق صوي وزير

الدولة المشرف على الشؤون الدينية، وقد جعل الاخير بعض المؤسسات الدينية والبنوك مثل بنك الاوقاف من اهم المراكز التي تغذي التيار الإسلامي في تركيا. فكان ان مارس التيار الإسلامي نشاطاً موسعاً في كافة المدن التركية، وحتى المحافظات الكبرى بعد ان كانت هذه الظاهرة مقتصرة على المناطق الفقيرة والمتخلفة، وبدأت تظهر الجماعات الإسلامية في استانبول مثل جماعة (محمد واسطة أوغلو) بمنطقة فاتح، وتؤيد حزب الرفاه، ونشأت جماعة اسلامية اخرى في محافظة أوزنجان بزعامة محمد رشدي(١١٠). كما ونشطت الطرق الدينية (النورجية، النقشبندية، السليمانجية، التيجانية). وهناك خمس مناطق تحتل اهمية خاصة بالنسبة لنشاط التيار الإسلامي في تركيا وهي: محافظة قونيا ويتزعم التيار الإسلامي فيها (شيبان كوجه بك)، محافظة بورصه ويتزعمها (سري بوكسال)، محافظة ارضروم ويقودها (لطيف امام)، محافظة سوت التي يتزعم حركتها الإسلامية(عبد القادر أوغلو)، اما في محافظة هاتاي (الاسكندرونة) فيقود الحركة الإسلامية (معمر يوسوفلي) وبعض هذه الحركات طوائف عسكرية، كما ولبعضها فروع في مختلف انحاء تركيا وفي البلدان الأوروبية وخاصة المانيا (الاتحادية سابقاً) وهولندا حيث توجد اعداد كبيرة من العمال الاتراك. يضاف إلى ذلك ازدياد قوة النشاط الإسلامي بين صفوف المدارس والمعاهد الدينية مثل مدارس الائمة والخطباء وفروعها المنتشرة في عدد من المحافظات والجامعات التركية(١١١).

بالاضافة إلى تلك المنظمات والطرق الدينية، كان هناك ومنذ مطلع الثمانينات عدد كبير من التنظيمات الدينية ذات الفعالية المتنامية ومنها: حزب الإسلام، منظمة الجهاد الإسلامي، حزب التحرير،حزب الرأي الوطني، حزب الفدائيين وهو تنظيم شبابي يؤمن بالكفاح المسلح ويشكل الواجهة السرية لحزب الخلاص الوطني الذي كان محظوراً حينها(١١٢). فضلاً عن الجناح المسلح للطريقة النقشبندية والمسمى (الخالدين) والتي كانت تمارس نشاطاً سياسياً من خلال دعمها لحزب الرفاه(١١٣).

من الجدير بالذكر ان الساحة السياسية التركية شهدت تدخلاً ايرانياً ومنذ سنة ١٩٧٩ بعد استيلاء التيار الديني المتطرف على السلطة في ايران واقصائه التيارات الاخرى عن دائرة الحكم، حيث عملت السلطة الايرانية الجديدة على تصدير افكارها، فكان ان شهدت الساحة الثقافية التركية زيادة كبيرة في نشر المؤلفات والافكار الشيعية باللغة التركية والداعية إلى الثورة وفقاً للنموذج التصديري الايراني(١١٤) . كما وتم افتتاح مكاتب ومعسكرات لتدريب عناصر بعض المنظمات والاحزاب الدينية التركية مثل حزب الخلاص وحزب النجاة الإسلامي واحزاب اخرى وقد تخرج من احد هذه المعسكرات نحو(٥٠٠) مقاتل للحزبين المذكورين(١١٥).

لم تكتف السلطة الايرانية الجديدة بنشر الافكار ودعم الاحزاب الدينية التركية بل عملت على انشاء منظمات واحزاب تابعة لها في تركيا،حيث تأسس في سنة ١٩٨٢ حزب اطلق عليه اسم"حزب الله التركي" على يد المدعو (حجة الإسلام رضواني) وهو عالم ديني

يقيم في (قم)، ويدعو الحزب المذكور إلى اقامة جمهورية اسلامية تركية على الطراز الايراني، ولهذا الحزب نشاط واسع في منطقة (الاناضول) وخاصة في منطقة ارضروم. ويتلقى مساعدات مالية بواسطة القنصلية الايرانية، ومنذ نهاية سنة ١٩٨٧ ظهر زعيم جديد للحزب هو الكاتب التركي محمد حاتمي الذي يعتبر نفسه "قائداً للثورة الإسلامية في تركيا" وفقاً للنموذج الايراني، وقد اتخذ مدينة أورميه القريبة من الحدود التركية مقراً له وافتتح معسكراً لتدريب افراد حزبه اطلق عليه اسم معسكر رمضان(١١٦). كما تأسست منظمة جديدة تحت اسم "منظمة العمل الإسلامي" ،ويعد عرفان كاجيريتشي احد ابرز قادتها والذي تلقى تدريباته في ايران(١١٧). وهناك منظمة اخرى مرتبطة بأيران وتتلقى المساعدات منها وهي "منظمة الثوار الاكراد المسلمين"(١١٨).

حاولت حكومة توركت اوزال كسب ود واصوات العلويين في تركيا من خلال التقرب اليهم والاشتراك في احتفالاتهم ومناسباتهم الدينية حيث كانت ومنذ سنة ١٩٨٣ ترسل حكومة (حزب الوطن الام) الحاكمة ممثل للمشاركة في الاحتفالات السنوية التي يقيمها العلويون في ذكرى مولد (حجي بكتاش) مؤسس مذهبهم(١١٩). ورغم ذلك فقد مارست الاحزاب والمنظمات التابعة لايران سلسلة من اعمال العنف والارهاب والاغتيالات والتي نسبتها السلطات التركية إلى عناصر متطرفة تلقت تدريبها في ايران(١٢٠).

شهد عقد الثمانينات بعداً آخر على صعيد تطورات الظاهرة الدينية / السياسية حين حاولت بعض التنظيمات الإسلامية السرية التسلل إلى القوات المسلحة التركية معقل العلمانية والمدافع الاول عن تطبيقاتها وسياستها. فقد كشف الرئيس التركي كنعان ايفرن في احدى المناسبات عن دفع التنظيمات الإسلامية السرية لبعض عناصرها من الطلبة للدخول في الاكاديميات العسكرية وقد وصل عدد هؤلاء إلى اكثر من (٨٠٠) طالب، وقد اشار ايفرن في حديثه إلى هدفهم بالقول: "...لقد كان هدفهم الوصول إلى المراتب العليا في القوات المسلحة،ماذا سيحدث لو انهم امسكوا بزمام الجيش..."(١٢١). وقد قامت السلطة التركية عامي ١٩٨٦-١٩٨٧ بتسريح وطرد عدد كبير من الطلبة العسكريين المنتمين إلى الاحزاب الدينية والطرق الصوفية(١٢٢). وكان الخوف من امتداد النفوذ الإسلامي هاجس القادة العسكريين، ففي سنة ١٩٨٧ اجتمع في نادي الجيش بانقرة العديد من الجنرالات اعضاء مجلس الامن القومي (NSC) برئاسة قائد هيئة الاركان المسلحة نجدت اوروج، ووضع المجتمعون مذكرة تحذيرية وجهت إلى ايفرن جاء فيها: "ان القوات المسلحة تبدي انزعاجها العميق من امتداد وتأثير المسلمين الاصوليين،وعليه فأن القوات المسلحة تتوقع أيقاف الاتجاه الديني المتزايد بشكل سريع"(١٢٣). وقول مثل هذا يحمل تهديداً بعودة الجيش إلى واجهة الاحداث مرةً رابعة، من خلال القيام بانقلاب جديد، الا ان ذلك بات صعباً بدون تحمل خسائر باهضة قد تصل إلى اشعال نار حرب اهلية،وعلى الرغم من ان أي انقلاب جديد سيكون لصالح الحفاظ على الارتباطات التركية الغربية وخاصة في اتجاه حلف الاطلسي، الا انه سيكون في الوقت نفسه،كارثة سياسية متضادة مع الحياة الديمقراطية،الامر الذي سيعيق من جديد المحاولات

الرسمية التركية للانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة وتصعيد مقاومة بعض الدول الأوروبية لانضمام تركيا للسوق المذكورة.

في اجواء الخوف هذه، وانقسام التيار الإسلامي وتشظيه بين الاعتدال والتطرف جرت انتخابات جديدة في شهر تشرين الاول ١٩٨٧، ولم يستطع التيار الإسلامي المعتدل ممثلاً بحزب الرفاه ان يتجاوز الحاجز الانتخابي البالغ ١٠% كحد ادنى لعضوية البرلمان، حيث حصل حزب الرفاه على ٧،٠٦% من الاصوات ولم يستطع الحصول على أي مقعد في البرلمان[١٢٤]. علماً انه سمح لأربكان بالعودة لممارسة النشاط السياسي وتولي زعامة حزب الرفاه منذ عام ١٩٨٧.

التقدم نحو السلطة:

ان الهزيمة التي لحقت بالتيار الإسلامي لم تثن قيادييه عن لعب دور فاعل في الحياة التركية، لذا فقد اتبعوا استراتيجية جديدة، بمحاولة الحصول على تأثير اجتماعي اكثر من محاولتهم الرامية إلى الهيمنة السياسية،أي انهم يسعون إلى ادخال القيم الإسلامية وانماط الحياة الدينية اينما اتيح لهم ذلك اضافة إلى ممارستهم تأثيراً واضحاً في النظام التربوي، وتأجيل مجابهة سياسية تعتورها المخاطر مع العلمانيين والعسكر[١٢٥] . يساعدهم في ذلك التعاطف الذي يبديه زعيم حزب الوطن الام توركوت اوزال والذي اصبح رئيساً للجمهورية التركية سنة ١٩٨٩. مع المشاعر السلفية المتجددة[١٢٦]. واستجابة حزبه لضغوط الطبقة الوسطى التي بدأت بالإعلان عن اتجاهاتها الإسلامية السلفية،بالاضافة إلى تلاشي تنظيمات اليمين القومي المتطرف وانضمام عناصرها للتيار الإسلامي بشقيه المعتدل والمتطرف، على الرغم من معاداتهم السابقة له[١٢٧].

وعليه فأن قوة التيار الإسلامي عاودت البروز من جديد في انتخابات تشرين الاول ١٩٩٢، حيث حصل حزب الرفاه فيها على (٦٢) مقعداً، لتعود من جديد سياسة الأئتلاف، فقد صرح سلمان دميرئل زعيم حزب الطريق الصحيح والمكلف بتشكيل وزارة بعد فوز حزبه في هذه الانتخابات وحصوله على (١٧٨) مقعد من اصل (٤٥٠) مقعداً يتألف منها مجلس النواب ، بانه حصل على تاييد مبدئي من حزبين أخرين هما الحزب الشعبي الاجتماعي الديمقراطي بزعامة أردال أينونو الحاصل على(٨٤) مقعد، وحزب الرفاه[١٢٨].

شهدت سنوات التسعينات عودة جديدة إلى العنف الذي كانت تغذيه التدخلات الايرانية المستمرة ودعمها للمنظمات المتطرفة المرتبطة بها ومحاولتها الدائبة لتكثيف التغلغل في حركات سياسية في الدول العربية وتركيا؛ وبحث وسائل تعزيز الاصولية في تركيا[١٢٩] . كما قام الإسلاميون المتطرفون باحداث حريق متعمد في فندق (ماديماك) وسط مدينة سيواس في ٢ تموز ١٩٩٣ وذهب ضحيته (٢٧) مفكراً وفناناً مشاركين في احتفال بالشاعر العلوي (بير سلطان عبدال) من القرن السادس عشر، واستناداً إلى الروايات الرسمية فان الحادث جاء رداً على اقوال الكاتب التركي الساخر عزيزنسين الذي شكك في القرآن الكريم خلال مناقشته قبل وقوع الحادث ببضع ساعات،وجرت حملة اعتقالات في صفوف المتظاهرين الاصوليين. الذين هاجموا الفندق وجرت محاكمة بعضهم[١٣٠]. وفي آب ١٩٩٤ اعتقل عالم دين تركي يدعى

قاسم أوتال واسمه الحقيقي عبد الرحمن سيفتيجو أوغلو ويبلغ من العمر (٣٠) عاماً في مطار استانبول بعد طرده من فرنسا بسبب توجيهه تهديدات ضد رئيسة الوزراء التركية تانسو شيلر زعيمة حزب الطريق الصحيح، والقيام باعمال عنف في تركيا، وهو عضو في منظمة اسلامية متطرفة تدعى(دولة الاناضول الاتحادية الإسلامية) (أفيد) ويقودها من كولونيا في المانيا الامام (جمال الدين قبلان)، ويستخدم اوتال في نشر دعوته الاصولية مجلة (أمة محمد) التي تصدر مرتين في الشهر وكان مسؤولاً عنها، وتدعو المنظمة إلى قلب نظام الحكم عن طريق الثورة[١٣١]. كما وشنت منظمة اسلامية متطرفة اخرى تدعى (الجبهة الإسلامية لمقاتلي الشرق الاكبر) ومقرها استانبول عدة هجمات مسلحة ضد الملاهي والمراقص ودور اللهو والكنائس خاصةً في احتفالات رأس السنة، وكانت مجلة (شرف) القريبة من التنظيم قد وصفت الاحتفالات باعياد رأس السنة بانها "عادة غريبة مفروضة على المسلمين" ودعت انصار الجبهة إلى مواصلة اعمال العنف ضد مظاهر المدنية الغربية[١٣٢].

من جانب أخر مارس الإسلاميون المعتدلون تأثيراً كبيراً على الشارع التركي محاولين كسب عواطفه واصواته في الانتخابات القادمة، فقد كان نجم الدين اربكان زعيم حزب الرفاه يلقي خطباً نارية واعداً بتحرير القدس والبوسنة والشيشان ،واقامة اتحاد اسلامي من كازاخستان إلى المغرب بدلاً من الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، معلناً تأييده لاقتصاد تشرف عليه الدولة واحلال الدينار الإسلامي بدلاً من الليرة التركية وانشاء بنوك بلا فوائد واقامة النظام العادل وكشف بؤر الفساد والاستغلال والاحتكار ومحاسبتها وانصاف الشعب منها[١٣٣]. اضافة إلى وعوده في حل القضية الكردية حلاً سلمياً ديمقراطياً حقناً للدماء وصوناً لأموال الشعب في هذه الحرب العبثية التي رفعت ديون تركيا الخارجية إلى (٧٥) مليار دولار خلال العشر سنوات الماضية[١٣٤].

جرت الانتخابات في ٤ كانون الاول ١٩٩٥ ،وحدثت المفاجأة التي هزت الاوساط السياسية في داخل تركيا وخارجها، حيث حصل حزب الرفاه على نسبة (٢١،٣٨%) من الاصوات محرزاً (١٥٨) مقعداً[١٣٥].

أثار فوز حزب الرفاه الرعب في الدوائر العلمانية في تركيا في قطاعيها المدني والعسكري،اضافة إلى اصحاب رؤوس الاموال والمصانع،كما أثار رعب اليهود الذين لهم حضورهم في الوسط الاعلامي والاقتصادي، ورأوا في تسلم الإسلاميين السلطة قضاءً على جميع الافكار العلمانية والديمقراطية من خلال اقامة نظام حكم ثيوقراطي.

أضطر حزب الرفاه للبحث عن شركاء لتشكيل حكومة لانه لايتمتع بالاغلبية المطلقة،وقد استغل معارضوه ذلك لممارسة الضغوط ومنع تشكيل اية حكومة بزعامته، وقد اعلن الحزب فشله في تشكيل حكومة بعد محاولات عدة مع احزاب الطريق الصحيح بزعامة تانسو شيلر والوطن الام بزعامة مسعود يلماز. واشارت صحيفة (مليبت) إلى ممارسة الجيش ضغوطاً على الحزبين المذكورين بعدم التحالف مع حزب الرفاه، وقد نفى نائب رئيس اركان القوات المسلحة التركية الجنرال (شفيق ببر) هذه الانباء مؤكداً احترام الجيش للديمقراطية[١٣٦].

بعد تشكيل الحكومة الائتلافية من قبل حزب الوطن الأم وحزب الطريق الصحيح ،مارس حزب الرفاه من مواقعه في البرلمان،ومن خلال صحفه ووسائل اعلامه ضغوطاً كبيرة ومثيراً قضايا عدة ضد زعيمة حزب الطريق الصحيح متهماً اياها بالفساد حتى استطاع اسقاط الحكومة ليتمكن من تشكيل حكومة ائتلافية مع اعداء الامس القريب، حيث اعلن عن اتفاق حزب الرفاه وحزب الطريق الصحيح لتشكيل حكومة جديدة برئاسة دورية بينهما،وقد حصلت الحكومة الجديدة على ثقة البرلمان بغالبية(٢٧٨) صوت ومعارضة (٢٥٧) صوتاً، ليتولى الإسلاميون السلطة لأول مرة في تاريخ تركيا المعاصر.

استنتاجات

١- ان تجذر الإسلام وتحوله إلى هوية لقطاعات واسعة من الشعب التركي جعلت اجراءات الكماليين العلمانية عاجزة عن وأد البعد الروحي للاسلام لدى الاتراك.

٢- فشل الاحزاب العلمانية في تحقيق الرفاه للشعب التركي رغم طول فترات التعاقب على السلطة جعلت البحث عن البديل يجد له مكاناً في وعي الاتراك.

٣- ان وهج العلمانية قد خفت وتحول إلى أمر عادي لدى ابناء الشعب التركي.

٤- ان طرح التيار الإسلامي الذي يقوده نجم الدين أربكان نفسه على انه بديل اسلامي ديمقراطي ليبرالي جعله مقبولا لدى قطاعات شعبية واسعة كانت محسوبة على النظام العلماني ، ولدى المؤسسة العسكرية ايضاً.

٥-قبول الإسلاميين الدخول في اللعبة الديمقراطية هيأ لهم منابر لعرض افكارهم واهدافهم ، كما واتاحت لهم مشاركاتهم في الحكومات الائتلافية ليلعبوا دوراً في صياغة واتخاذ بعض الاجراءات لصالح أعادة (أسلمة)تركيا.

٦-ساعدت عدة عوامل الإسلاميين للوصول إلى سدة الحكم منها :

أ-لهجة الاعتدال التى ابداها قادة حزب الرفاه تجاه العلمانية والغرب .

ب-الهاجس الجزائري ودوامة العنف الدموي الذي نجمت عنه حرب أهلية طاحنة مارسا ضغطاً لتجنب نقلها إلى الساحة التركية .

ت- موقف الجيش المحايد ــ الا انه مراقب ــ جعل الممارسة الديمقراطية تأخذ مداها.

ث- ان السماح لحزب اسلامي معتدل في تشكيل حكومة مع وضع شريك علماني يلعب دور الكابح لأية توجهات متطرفة لدى الإسلاميين يجعل من السهولة السيطرة على توجهات الحكومة.

ج- الموقف الدولي المهادن.

المصادر والهوامش

(١) حركة التنظيمات: عرفت حركة الاصلاح والتجديد التي جرت في الدولة العثمانية في عهدي السلطان عبد المجيد(١٨٣٩-١٨٦١) والسلطان عبد العزيز(١٨٦١-١٨٧٦) باسم التنظيمات،وذلك لكونها اتجهت في الاساس لتنظيم أمور الدولة على أسس حديثة.

(2)Canon seLL,the ottoman turks,(madras:1915) p:100.

(٣) للتفاصيل عن مؤامرة المحافظين المعارضين لحركة التحديث،أنظر:

Robert Devereux,the First ottoman constitutional period,

(Baltimor:1964) pp: 51-52

(4)Sultan Abdulhamit, Siyasihatiratim, dergah yayn Larir(Istanbul) s:71.

(٥)معلومات ،نومرو(٩٦)،أوجنجي سنه،دردنجي جلد، ربيع الاول ١٣١٤هـ (١٨٩٥م) ص٩٢٤-٩٢٥؛

Fo.7813094/X/L00147.NO.381,september-18th-1880.

(٦) زعيمه سليمان الباروني، صفحات خالدة من الجهاد،ج١،الكتاب الاول،(القاهرة:١٩٦٤)، ص١٠٧.

(٧) لغة العرب،ج٣،م١،س١،ايلول ١٩١١،ص١١٢.

(٨) احمد السعيد سليمان، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة،(القاهرة: دار المعرفة، د.ت) ،ص٣٥.

(٩) للمزيد من التفاصيل عن الثورة المضادة التي قام بها انصار السلطان عبد الحميد الثاني،انظر:الزوراء،نومرو ٤،٢٢٠٥، نيسان ١٣٢٥ر،(١٧ نيسان ١٩٠٩) ؛ المقتطف ،ج٢،م١،٤ ، شباط ١٩١٢،ص١٥٨.

(١٠) تقويم وقايع، س١،نومرو ١٩٤،١٥ نيسان ١٣٢٥ر،(٢٨ نيسان ١٩٠٩)،ص١.

(١١) سليمان،المرجع السابق،ص٤٣.

(١٢) بياز توبراك، "الإسلام والتطورات السياسية في تركيا"، مجلة العربي، العدد ٣٧١،س٣٢،اكتوبر ١٩٨٩،ص١٨٧.

(13)o.p /371/N/ 07803/4162,January-16-1920.

(١٤)علي نار،"الادب الإسلامي في اللغة التركية" ،مجلة الادب الإسلامي،العدد ٦،س٢،آذار ١٩٩٠،ص١٠٩.

(١٥) مصطفى الزين ،أتاتورك وخلفاؤه،(بيروت:دار الكلمة للنشر،١٩٨٢)ص١٢٩-١٣٠.

(١٦) توبراك ،المرجع السابق،ص١٨٧.

(١٧)متين هبر،"الإسلام والنخبة والمجتمع في تركيا،نظرة شمولية إلى الشرق الاوسط"،ترجمة :مركز الدراسات التركية،جامعة الموصل.

(١٨) الزين،المرجع السابق،ص١٧٣-١٧٦.

(١٩) محمد عزه دروزه، تركيا الحديثة ،(بيروت:دار الكشاف،١٩٤٦)،ص٦٥-٦٦؛الزين،المرجع السابق،ص١٩٤-١٩٩.

(٢٠) جورج لنشوفسكي،الشرق الاوسط في الشؤون العالمية،ج١،ترجمة جعفر الخياط،(بغداد:مكتبة دار المتنبي،١٩٦٤)،ص١٣٢؛دروزه،المرجع السابق،ص٦٨.
(٢١) الزين،المرجع السابق،ص٨٢ ؛ لنشوفسكي،المرجع السابق،ص١٧٢.
(٢٢) للتفاصيل عن الطرق الصوفية في تركيا في بدايات القرن العشرين،انظر:
SamueL Anderson, "Dervish orders of ConstantionpLe",The MosLem World, VoL. XII. No.1, January 1922, pp.52-81.
(٢٣) الزين،المرجع السابق،ص٢٧٨-١٧٩؛سليمان،المرجع السابق،ص٦٤.
(٢٤) سليمان،المرجع السابق،ص٦٤.
(25)The MosLem WorLd,Vol.XIX, NO.1, January 1929, pp:72-73.
(٢٦) لنشوفسكي،المرجع السابق،ص١٧٢.
(٢٧) د.ابراهيم خليل احمد،"الحركة النورسيه في تركيا المعاصرة"،بحث مقدم إلى المؤتمر الاول للدراسات التركية ،ارشيف مركز الدراسات التركية،ص٥؛سليمان،المرجع السابق،ص٦٥.
(٢٨) علي فؤاد باشكيل،موقف الدين من العلم،ترجمة اورخان محمد علي،ط٣،(بغداد:مطبعة الخلود،١٩٨٨) ص٢٤.
(٢٩) لنشوفسكي،المرجع السابق،ص٧٣.
(٣٠) الزين،المرجع السابق،ص٢٧٩-٢٨٠.
(٣١) ابراهيم الداقوقي،"نحو خطوة جديدة للتحرك على المستوى الاعلامي والتربوي لتغيير صورة العرب في الكتب المدرسية ووسائل الاعلام التركية"،ندوة العلاقات العربية التركية :حوار مستقبلي،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٥٥) ص٥٣٨.
(٣٢) احمد،المرجع السابق،ص٦.
(٣٣) الزين،المرجع السابق،ص١٨٩.
(٣٤) اسماعيل نوري حميدي الدوري،حركة التحديث في تركيا(١٩٢٣-١٩٣٨)،(رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩) ص١٥٥.
(٣٥) محسن حمزة العبيدي، في التطورات السياسية تركيا(١٩٤٦-١٩٦٠)،(رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الاداب،جامعة الموصل،١٩٨٩) ص٣٣.
(٣٦) الدوري،المرجع السابق،ص١٥٦؛العبيدي،المرجع السابق،ص٣٣.
(٣٧) لنشوفسكي،المرجع السابق،ص١٧٩؛الدوري،المرجع السابق،ص١٥٤-١٥٥.
(٣٨) سليمان،المرجع السابق،ص٧٢.
(٣٩) المرجع نفسه،ص٧٣-٧٤.
(٤٠) للاطلاع على صور المعدومين انظر:
مجلة المعرض، العدد ٩٣٧،٧ شباط ١٩٣١، ص١٣،العدد٩٣٩ ،٢٥ شباط ١٩٣١، ص٦؛ العدد ٩٤٠ ،٧ آذار ١٩٣١،ص١٠.
(٤١) توبراك،المرجع السابق،ص١٨٨.
(٤٢) الدوري،المرجع السابق،ص ٢٨٠.

(٤٣) الزين،المرجع السابق،ص٢٨٠.

(44) Geoffrey Lewis,Modern Turkey(London:1974) p:139.

(45) Stanford shaw,Ezel kuraL shaw,History of The Ottoman Empire and Modern Turkey ,Vol.2 .(Cambridge:1977) p.402.

(٤٦) احمد،المرجع السابق،ص٦؛توبراك،المرجع السابق،ص١٨٨.

(٤٧) احمد نوري النعيمي،الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا،(الاردن:دار البشير،١٩٩٣) ص٨.

(48) Muhamad Rashid Feroze,IsLam and secularism in post kemalist Turkey, (pakistan:1976) p:7.

لنشوفسكي، المرجع السابق، ص٢١٣.

(٤٩) نوبار هوفسبيان(محرر)،تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، (بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، د.ت) ص١٣٠؛

Shaw,op.cit.p:409.

(٥٠) توبراك،المرجع السابق،ص١٨٨.

(51) James A. Bill, CarL Leiden, the middle East, politics and Power, (Toronto:1977) p:943.

(٥٢) العبيدي،المرجع السابق،ص٧٥.

(٥٣) للتفاصيل عن الحركة النورسية،انظر:احمد،المرجع السابق،ص٧ومابعدها.

(٥٤) تختلف بعض المصادر في ذكر الاسم الكامل لمؤسس الحركة،فيذكر احدها أنه سليمان سيف الله ،انظر،د.قيس محمد نوري،"الاتجاهات الإسلامية واليسارية التركية،دراسة تحليلية في احتمالات التحالف"،ارشيف مركز الدراسات التركية ،ص٤؛بينما يذكره اخر بأسم سليمان حلمي توناخان المعروف بأسم(سليمان علي رسول)،انظر:د.ابراهيم خليل احمد واخرون،تركيا المعاصرة ،(الموصل:مطبعة دار الكتب،١٩٨٨) ص٩٢.

(٥٥) لنشوفسكي،المرجع السابق،ص٢١٥؛ shaw,op.cit.pp:404-405.

(٥٦) لنشوفسكي،المرجع السابق،ص٢١٤-٢١٥.

(٥٧) النعيمي،المرجع السابق،ص٢٩-٣٠؛سليمان ،المرجع السابق،ص٧٦-٧٩.

(٥٨) هبر،المرجع السابق؛الزين،المرجع السابق،ص٢٨٥.

(٥٩) القنصلية الملكية العراقية العامة/استانبول/الرقم س/٤/٥،٢/٤مايس ١٩٥٤،أرشيف مركز الدراسات التركية ،ص١-٢؛العبيدي،المرجع السابق،ص١٥٤.

(60)Shaw,op.cit,pp:409-413.

(61)Bill,op.cit,p:235.

(٦٢) طلال يونس الجليلي، "اتجاهات وتطورات المسألة الدينية في تركيا"،ارشيف مركز الدراسات التركية، ص٤.

(٦٣) احمد نوري النعيمي،ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥-١٩٨٠،(بغداد:دار الحرية للطباعة،١٩٨٩) ص١٩١،١٤٣؛النعيمي،الحركات الإسلامية...،ص١٠٩.

(٦٤) عبد الجبار عبد مصطفى،"العلمانية والإسلام في تركيا، مداخل لرؤية مستقبلية"، ارشيف مركز الدراسات التركية،ص١٣.

(٦٥) النعيمي،الحركات الإسلامية...،ص١٠٩؛النعيمي،ظاهرة...،ص١٩١.

(٦٦)هوفسبيان،المرجع السابق،ص١٣٩.
(٦٧) هبر،المرجع السابق؛النعيمي ،الحركات الإسلامية...،ص٢٨.
(٦٨) مصطفى،المرجع السابق،ص١٤.
(٦٩) نوري،المرجع السابق،ص١٢؛مصطفى،المرجع السابق،ص١٤.
(٧٠) احمد،تركيا المعاصرة،ص٩٠-٩١.
(٧١) السياسة،العدد ٦٦٨٣، ١٦ آذار ١٩٨٧
(٧٢) احمد،تركيا المعاصرة،ص٩٥-٩٦.

(73)shaw,op.cit,p:426.

(٧٤) النعيمي،الحركات الإسلامية...،ص٣٩.
(٧٥) النعيمي،ظاهرة...،ص٢٠٥.
(٧٦) ترأس الدكتور(نهاد ايريم) الوزارة الاولى التي استمرت في الحكم من ٢٦ آذار حتى ٢١ آيار ١٩٧١،اما الوزارة الثانية فقد كانت برئاسة وزير الدفاع(فريد ملن)للفترة من ٢٢ آيار ١٩٧٢ وحتى ١٠ نيسان ١٩٧٣،وشكل(نعيم طالو) الوزارة الثالثة التي بقيت في الحكم من ١٥ نيسان حتى اجراء الانتخابات في تشرين الاول ١٩٧٣.انظر:.shaw,op.cit,p.428
(٧٧) احمد، تركيا المعاصرة، ص٦٣؛ النعيمي، ظاهرة...،ص٢٠٩.
(٧٨) النعيمي،الحركات الإسلامية...، ص١١٠-١٢٩،١١١-١٣٠،١٨٨؛ النعيمي، ظاهرة...، ص٢٠٧.
(٧٩) النعيمي،الحركات الإسلامية...،ص١٨٨.
(٨٠) يوكسيل سويلاماز،"تركيا هل هي غربية ام اسلامية"،ترجمة مركز الدراسات التركية،نيسان ١٩٩٥،ص٩.
(٨١) هوفسبيان،المرجع السابق،ص١٣٩،٥٧.
(٨٢) هبر،المرجع السابق.
(٨٣) طلال يونس الجليلي،"نجم الدين اربكان:دراسة في النموذج الديني التركي المعاصر" ،أرشيف مركز الدراسات التركية،ص٢٨.

(84) Shaw,op.cit,pp:406-429.

(٨٥) الجليلي،نجم الدين اربكان،ص١٦.

(86)Shaw,op.cit,pp:429-433.

(٨٧)النعيمي،الحركات الإسلامية...،ص١٤٥.
(٨٨) تركيا:صعوبات وآفاق،(بيروت:مؤسسة الابحاث العربية،١٩٨٠)،ص٥٤-٥٥.
(٨٩) حدثت المذبحة اثناء المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الوزراء بولند أجويد في ١/أيار/١٩٧٧.ولمزيد من التفاصيل أنظر:هوفسبيان،المرجع السابق،ص٢٣٥-٢٣٦.
(٩٠) النعيمي،الحركات الإسلامية...،ص١٥٧.
(٩١) نوري،المرجع السابق،ص١٣.
(٩٢) النعيمي،ظاهرة...،ص٢١٠-٢١١.
(٩٣) الزين،المرجع السابق،ص٣٢٣.
(٩٤) تركيا،المرجع السابق،ص٥٤-٥٥.

(٩٥) الزين،المرجع السابق،ص٣٢٨.
(٩٦) ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد، ايران وتركيا (الموصل:١٩٩٢)، ص٢٩٩.
(٩٧) هوفسبيان، المرجع السابق،ص٢٠٤؛مراد، المرجع السابق،ص٣٠١-٣٠٢.
(٩٨) النعيمي،الحركات الإسلامية...،ص١٤٩-١٥١؛الزين،المرجع السابق،ص٣٣٣.
(٩٩)مراد،المرجع السابق،ص٣٠٣.
(١٠٠)كل العرب،العدد ١٤،١٥٥آب ١٩٨٥،ص٣١.
(١٠١) النعيمي،الحركات الإسلامية...،ص١٦١.ومن الجدير بالذكر ان الحزب الشيوعي التركي كان قد وجه نداءً عبر اذاعته السرية من برلين الشرقية(سابقاً) أدان فيه الانقلاب،ودعا أتباع حزب الخلاص الوطني لقيادة المقاومة.أنظر:النعيمي،الحركات الإسلامية...،ص١٥١.
(١٠٢) المرجع نفسه،ص١٧٠.
(١٠٣) هوفسبيان،المرجع السابق،ص١٤١.
(١٠٤) السياسة،العدد ١٦،٦٦٨٣ آذار ١٩٨٧؛ النعيمي،الحركات الإسلامية...،ص١٧٠.
(١٠٥) الف باء(مجلة)،العدد ٧٣٨،س١٧،١٥ تشرين الثاني ١٩٨٢،ص١٢.
(١٠٦) الجليلي،اتجاهات...،ص٥.
(١٠٧) سويلاماز،المرجع السابق،ص٩.
(١٠٨) مينا طوق سوز،"تركيا حتى عام ١٩٩٢،هل ستفقد فرص جديدة" ،تقرير صادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية.لندن E.I.U،ترجمة مركز الدراسات التركية،ص١٥.
(١٠٩) مراد،المرجع السابق،ص٣٣١.
(١١٠)النعيمي،الحركات الإسلامية...،ص١٧٩.
(١١١) المرجع نفسه،ص١٧٩-١٨٠.
(١١٢) مصطفى،المرجع السابق،ص٢٨؛النعيمي،الحركات الإسلامية...،ص١٨٠.
(١١٣) الجليلي،نجم الدين أربكان...،ص٥٨؛مصطفى،المرجع السابق،ص٢٨.
(١١٤) النعيمي،الحركات الإسلامية...،ص٣٠.
(١١٥) نوري،المرجع السابق،ص١٥.
(١١٦) فؤاد مطير خليف،" لماذا يحاربون العراق ويتفاهمون مع الكمالية"،مجلة الدستور(لندن)،العدد ١٦،٤٦٨؛ فبراير/شباط ١٩٨٧،ص٨.
(١١٧) د.علي نوري زادة،"حرب الخليج:الدور التركي"،مجلة الدستور(لندن)،العدد ٥٢٣،٧ مارس / اذار ١٩٨٨،ص١٢-١٣.
(١١٨) بابل،العدد ١٢،١٤٧٦ آذار ١٩٩٦.
(١١٩) نوري زادة،المرجع السابق،ص١٣.ومن الجدير بالذكر ان حزب الوحدة التركي الذي تأسس سنة ١٩٦٦،كان قد جعل الاسد شعاراً له،واثنتي عشرة نجمة تمثل المذهب

الشيعي(الاثنى عشرية)،وقد دافع الحزب عن وجهات نظر الشيعة في صحيفة (الاتحاد) وصحيفته الاسبوعية (صباح).انظر: النعيمي،الحركات الإسلامية...،ص١١١.

(١٢٠) خليل ابراهيم الناصري،التطورات المعاصرة في العلاقات العربية-التركية،(بغداد،مطبعة الرايه،١٩٩٠) ص٢٦٧.

(١٢١) خليف،المرجع السابق،ص٨؛نوري زادة،المرجع السابق،ص١٣.

(١٢٢) النعيمي،الحركات الإسلامية...،ص١٦٤-١٦٥.

(١٢٣) طوق سوز،المرجع السابق،ص١٥٧.

(١٢٤) النعيمي،الحركات الإسلامية...،ص١٦٥.

(١٢٥) المرجع نفسه،ص١٧٩.

(١٢٦) طوق سوز،المرجع السابق،ص١٥٧-١٥٨.

(١٢٧) احمد منير،"تركيا حائرة بين حلمها الأوروبي وواقعها الشرقي"،مجلة كل العرب،العدد ٣٧٧،١٣ تشرين الثاني ١٩٨٩ ،ص٢٧.

(١٢٨) طوق سوز،المرجع السابق،ص١٥٨.

(١٢٩) مراد،المرجع السابق،ص٣٣٨.

(١٣٠) المحرر،العدد١٧٨،س٢٣،٤ تشرين الثاني ١٩٩٢.

(١٣١) بابل،العدد ٩٨١،١٠ آب ١٩٩٤.

(١٣٢) المرجع نفسه،العدد ٩٨٥،١٥ آب ١٩٩٤.

(١٣٣) المرجع نفسه،العدد ١١٠٣،٣١ كانون الاول ١٩٩٤.

(١٣٤) عماد قدورة،"الرفاه بين المبدئية والذرائعية"،مجلة قضايا دولية،العدد ٣٤١،س٧،٥ يوليو/تموز ١٩٩٦،ص٢٠-٢١.

(١٣٥) ابراهيم الداقوقي،"كردستان العراق بين تركيا والتقاطعات الاقليمية"،مجلة قضايا دولية، العدد ٣٥١،س٢٣،٧-٢٩ سبتمبر/ايلول ١٩٩٦،ص٢٤.

(١٣٦) كانت حصص الاحزاب المشاركة في الانتخابات من المقاعد كما يلي:

حزب الرفاه:١٥٨ مقعداً.

حزب الطريق الصحيح:١٣٥ مقعداً.

حزب الوطن الام:١٣٢ مقعداً.

حزب اليسار الديمقراطي:٧٦ مقعداً.

حزب الشعب الجمهوري:٤٩ مقعداً.

أما حزبا العمل القومي والشعب الديمقراطي فلم يحصلا على أية مقاعد أنظر :العراق،العدد ٩٥٢٨،٤ كانون الثاني ١٩٩٦.

(١٣٧) بابل، العددان ١٤٧٠،١٤٧١،٥،٦ آذار ١٩٩٦.

المصادر والهوامش :

(١) يقول اتاتورك " ان الحضارة التي يجب ان ينشئها الجيل التركي الجديد هي حضارة أوربا مضموناً وشكلاً لأن هناك حضارة واحدة هي الحضارة الأوروبية ، هي الحضارة القائدة والحضارة الموصلة إلى القوة والسيطرة على الطبيعة ، وخلق الإنسان السيد والأمة السيدة.. وان جميع أمم العالم مضطرة إلى الأخذ بالحضارة الأوروبية لكي تؤمن لنفسها الحياة والاعتبار " . انظر محمد نور الدين تركيا الجمهورية الحائرة ، ط ١ ، بيروت ١٩٩٨ ، ص ص ٢٥٠ ٢٦٠.

(*) العلماني هو العالمي الذي يحمل تفكيراً دنيوياً – مدنياً وليس آخروياً – دينياً وعليه فإن المضمون والمعنى لمصطلح العلمانية يكرسه انتقاء وتبني للعلمنة من قبل قادة او كاريزمات ونخب وفئات أو جماعات وأحزاب او وحدات اجتماعية او مجتمعات ودول والتي استطاعت أن تطور مفاهيم العلمنة والأخذ بها كتطبيق وممارسات في دول غرب أوروبا. أنظر :

-Samuel Eisenstadt, ModerniZation protest and Change (Englewood Gliffs prentice Hall , 1966) , PP. .12-89

(٢) للمزيد من التفاصيل عن الإجراءات التي اتخذها اتاتورك منذ عام ١٩٢٣ عن (الغاء الخلافة الإسلامية ، حظر ارتداء الأزياء التي تعكس المظهر الإسلامي (الطربوش والحجاب، استبدال الكتابة بالأحرف العربية إلى الأحرف اللاتينية) .. الخ انظر: محمد نور الدين ، قبعة وعمامة، مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا ، ط ١، بيروت ، نيسان ، ١٩٩٧ ، ص ٢٠ وما بعدها .

(٣) شهدت تركيا منذ أواسط الخمسينات وحتى يومنا هذا ازدياد عدد الطالبات الجامعيات اللاتي يرتدين الزي الإسلامي، وارتفعت نسبة الذين يصومون رمضان ويرتادون المساجد لأداء الصلاة، بالإضافة إلى ظهور القوى الإسلامية والأحزاب الإسلامية، والطرق الصوفية والتكيات والمؤسسات المالية والتعليمية الإسلامية. للتفاصيل أنظر: محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة المصدر السابق. وللمزيد من التفاصيل عن التطبيقات العلمانية انظر: د. طلال يونس الجليلي، التيار الاسلامي في الحياة السياسية التركية، رسالة دكتوراه ، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٩٩ ، ص ٢٠ ومابعدها .

(4) Bernard Lewis, The Emergence af Modren Turkey (Exford Univ. Iondon, (1968), p.151. Stanford J. Shaw, The Rise of Modern Turkey (Cambridge Univ, London, 1470), Vol. II, pp .144-145.

(5) Serif Mardin, Islam As A factor of Change and Revial Modren Turkey (London, 1983), pp. 139- 140.

(6) Niyazi Berkes, The Development of Seculrizm in Turkey mantreal, (Mc Gill Univ, 1964), p. 148.

(7) Binnaz Toprak , Islam and Political Development in urkey,(NewYork, 1970), p. 60 .

(8) Richard D. Robinson, The First Turkish Republic, (London, 1971), pp. 51-65.

(٩) جراهام فولر: الحركة الإسلامية في تركيا، تقرير خاص لوزارة الدفاع الأمريكية ١٩٧٤، ص٧.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٨ .

(١١) ظهر العديد من الطرق الصوفية في تركيا منها الطريقة النقشبندية نسبة لمؤسسها بهاء الدين النقشبندي والتي ساهم اتباعها في ما اطلق عليه بـــ(حرب التحرير الوطنية التركية) بين ١٩١٩- ١٩٢٣، ثم انقلبوا على اتاتورك بعد تبنيه للعلمانية مما دفعهم إلى المشاركة في الانتفاضات ضد النظام والطريقة التيجانية وزعيمها كمال بيلاف اوغلو، والطريقة القادرية وتزعم هذه الطريقة في تركيا خيري افندي والطريقة الرفاعية بالإضافة إلى العديد من الطرق الدينية ومنها الطريقة النورسية أو (التورجية) والطريقة السليمانية والبكتاشية والطريقة المولوية وللمزيد من التفاصيل انظر: طلال يونس الجليلي التيار الاسلامي في الحياة السياسية التركية الطرق الدينية والطرق الصوفية في تركيا، شبكة المعلومات (الانترنيت) متاح على الموقع:

http://www.lailatalgadr.com /stories

انظر كذلك ص ٦٣ ومابعدها .p. 6180401

لوكسال بولايت، الحركات الدينية السوداء التي تحيط بنا، ارشيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.

(١٢) كانت بعض سياسات اتاتورك معادية للدين بشكل واضح، ففي القانون الذي صدر في عام ١٩٣٠ تقرر ان يكون مسجداً واحداً في كل ٥٠٠ متر فجرى بذلك تخريب المساجد التي لم يكن وجودها ينسجم مع هذا القانون أو أنها استخدمت كمخازن انظر:

Serif Mardin , Religion in Modren Turkey, International Social Sience Journal, Vol. 29,1977, p.77.

(١٣) وقعت العديد من الانتفاضات منها انتفاضة الكورد في عام ١٩٢٥ بقيادة الشيخ سعيد بيران النقشبندي في شرق تركيا والتي كانت تعبر عن مطالب إسلامية وقومية (كردية) ضد سياسة النظام التركي، وتواصلت هذه الانتفاضات حتى عام ١٩٣٨، للمزيد من التفاصيل انظر ملحق الانتفاضات من د. نوال عبد الجبار سلطان، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠- ١٩٨٠، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، كانون الأول ٢٠٠٢.

(١٤) محمد نور الدين، قبعة وعمامة، ص ٢١ .

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) للمزيد من التفاصيل عن الأحزاب ذات التوجه الديني التي تأسست بعد اصدار قرار قانون تعدد الأحزاب عام ١٩٤٥ يمكن مراجعة د. خليل علي مراد ؛ الأحزاب السياسية والمسألة الدينية في تركيا ١٩٤٦- ١٩٦٠ . مركز الدراسات الإقليمية ، ملفة بحوث سياسية .

(١٧) محمد نور الدين ، قبعة وعمامة ، ص ٢١.

(١٨) اتخذ الحزب العديد من الإجراءات في إقامة دورات خاصة لتعليم وتخرج الأئمة في المساجد والخطباء، وأسست في جامعة أنقرة كلية للدراسات الفلسفية الدينية واعتبر دروس التعليمات الدينية في المدارس الابتدائية من الدروس التي يمكن للطلاب اختيارها كمادة دراسية وإعادة فتح المزارات أمام الناس والغاء القيود المفروضة على الحجاج ... الخ. لمزيد من التفاصيل انظر:

-Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1970, (Bowder Westview, 1977), pp. 114-115. Kemal Kardat, Turkey's Politics, The Transition to AMultiparty System, (Princction Univ, 1959), pp.151-152.

(19) Bernard Lewisi, "Islamic Revival in Turkey", Intenationl Affairs, oct. 1952, p.p.38-48. Howavd A. Recd, "Revival of Islamin Secular Turkey", The Middle East Journal, 1945, pp.267-282.

(20) Reliyions steility, Terimi Charles I. Gallagher, "Contemporary Islam, The Staits of Secularism Aufs Ficldstat Report , No .31466, p. 153.

(٢١) فولر، المصدر السابق ، ص ٧.

(22) Nermin Abadan , Patterns of Political Moderinazation and Turkish Democracy, The Turkis year Book of Intarnational Relations (Ankara, 1979), p.8.

(٢٣) فولر، المصدر السابق، ص ٨ .

(٢٤) محمد خليفة، الحركة الإسلامية التركية في نصف القرن ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) متاح على موقع: الجزيرة. نت/ الملف السياسي. ص ١٠ . مع الإشارة إلى ان كاتب المقال لم يستثن جلال بايار من حكم الإعدام وهو ما جرى .

(٢٥) ينظر محمد نور الدين : تركيا الجمهورية الحائرة للإطلاع على الزيادة في اعداد الدراسين والمدارس طيلة هذه الفترة ، ص .

(٢٦) بلغ عدد سكان تركيا (١٧) مليون نسمة عام ١٩٤٠، وارتفع الرقم إلى (٤٦) مليون نسمة بين السنوات ١٩٥٠-١٩٨٠، وارتفع عدد سكان اسطنبول (على سبيل المثا) من مليون نسمة إلى (٥) ملايين نسمة خلال الفترة ذاتها: انظر:

-Miral Davidson and Rusen Keles, Government and Grow in Modren Turkey, (NewYork , Holmes and Neir, 1985), p.159.

تطور الظاهرة الدينية-السياسية في تركيا المعاصرة

د. عصمت برهان الدين عبد القادر

مستخلص البحث

كان الأتراك وحتى القرن التاسع عشر يشعرون أنهم مسلمون أولاً، حيث ارتبطت الهوية العثمانية بالإسلام إلى حد الاندماج، وأصبح الإسلام أحد المرتكزات الأساسية للقومية التركية العثمانية.

مع تطورات الأحداث بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، بدأت تركيا تنحو منحاً غربياً من خلال جملة من القوانين والممارسات ابتعدت بها عن الإسلام كثيراً حد القطيعة الرسمية.

إن الإجراءات العلمانية التي استمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، لم تستطع قطع الجذور الإسلامية للشعب التركي المسلم، الذي ما لبث أن عاوده الحنين للانتماء الديني خاصةً بعد انفتاح النظام نحو التعددية السياسية، ورافق ذلك تخفيف الاتجاهات العلمانية والسماح للاتجاهات الدينية بالتعبير عن نفسها من خلال الطرق والتشكيلات الدينية/السياسية المتعددة ومن أبرزها تيار السياسي التركي نجم الدين أربكان الذي يُعدُّ وبحق رمز التيار الديني/السياسي والذي شقّ لتياره الطريق للوصول إلى قمّة السلطة عام ١٩٩٦ ولأول مرة في تركيا المعاصرة.

The Development of Religious-political Phenomenum In Contemporary Turkey

By: Dr.Esmat Burhan-Din Abdulkader

Abstract

Untill the Nineteenth ceutury The Turkish were feeling they are Muslims in the first Place grede. Turkish ideutity have merged with Islam,that became one of the basic structure of Ottoman Turkish nationality.

With the Course of eveuts, Post the ottoman Empire collapsein the first world war.Turkey began to a dopt the weastevn seculavism extremely far away from Islam.formaly Secular Procedures that contiued until the second world war, was not able to Uproot the Islamic roots of Muslim Turkish people. It did not not take long befor they started to feel eager to their religious belonging, mainly after the government opening toward the political mulitipli city.

This was a ccompanied by reduction of the secular tendencies. Allowing the religious owes to express the mselves by the political Formation, one of the most distiuguishe one is Najim AL-Deen Arbakan, the Turkish Politician which is truly considered to be a religious/political trend. This trend have broken through the way to get in to power for the first time in modern Turkish history in 1996.